فالح عبد الجبار

التوتاليتارية

ترجمة

حسني زينه

دراسات
عراقية

التوتاليتارية

التوتاليتارية

فالح عبد الجبار

التوتاليتارية

ترجمة: حسني زينه

دراسات
عراقية

الكتــاب : التوتاليتارية
المؤلـف : فالح عبد الجبار
تـرجمــة : حسني زينه
التدقيق والإشراف اللغوي: دراسات عراقية
الطبعـــة : الأولى ٢٠٠٨ ـ بغداد ـ بيروت ـ أربيل

مدخل

التوتاليتارية أو الشمولية، مفهوم محوري في ادراك وتحليل نموذج سياسي فريد ظهر في عشرينيات القرن الماضي في أوروبا الغربية، ثم انتشر هذا النموذج في بلدان ومناطق أخرى. ويحتل مفهوم «التوتاليتارية» مكانه ضمن كوكبة أخرى مثل: الأوتوقراطية، التسلطية، السلطانية، وهذا الكتاب هو دراسة مقارنة في تاريخ المفهوم نظرياً وتطبيقياً.

التوتاليتارية، إجمالاً، مفهوم يُستعمل لوصف ثلاثة أنظمة اجتماعية ـ سياسية مختلفة تتشابه من أوجه عدة: إيطاليا الفاشية، وألمانيا النازية، وروسيا الستالينية[1]. وتنتمي هذه الأنظمة الثلاثة إلى

---

(١) حول تاريخ ألمانيا النازية نجد كتاب وليام شيرير *The Rise and Fall of the*

حقبة ما بعد الحرب العالمية الأولى في أوروبا الصناعية. كانت النازية والفاشية من النمط القومي اليميني الذي هلك جرّاء الحرب العالمية الثانية. أما الصيغة اليسارية الجماعية (الاشتراكية collectivist)، أي النموذج الستاليني، فقد استمرت بضع سنوات بعد وفاة قائدها جوزف ستالين (١٨٧٩ ـ ١٩٥٣)، ثم راحت تخضع للإصلاح والتحوّل ابتداء من العام ١٩٥٦[٢].

استُعمل مصطلح التوتاليتارية أيضاً لوصف البلدان «الاشتراكية» في أوروبا الشرقية قبل الثورات المخملية في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين؛ وقد طُبّق كذلك على بلدان غير صناعية وغير أوروبية، كالصين في عهد ماو تسي تونغ، أو كوريا الشمالية في

Third Reich, A History of Nazi Germany, Greenwich, CT, Fawcet Publishers, 1960 (نشوء الرايخ الثالث وسقوطه، تاريخ ألمانيا النازية) وهو رواية عملاقة مفصّلة وموثّقة عن تلك الفترة. حول الاتحاد السوفياتي في عهد ستالين، أنظر، من جملة مراجع أخرى، Isaac Deutscher, *Stalin, A Political Biography*, 2nd edition, Oxford University Press 1967 (1949) (ستالين، سيرة سياسية).

(٢) في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي المنعقد سنة ١٩٥٦، سدد الأمين العام للحزب ضربة قاصمة للميراث الستاليني. حيث ندّد في خطابه الشهير المجازر الجماعية في حملة التحوّل الاشتراكي، وعبادة الشخص، وسوى ذلك من «الانحرافات». وقد كتب التاريخ الرسمي للحزب الشيوعي السوفياتي وأعيدت كتابته عقب «التطهير» اللاحق لوفاة ستالين، والتطهير الحي لنيكيتا خروتشيف. واستمر السجال حول الستالينية حتى زمن متقدّم في عهد ميخائيل غورباتشيف ودعوته إلى البريسترويكا في ثمانينيات من القرن العشرين. أنظر *Stalin: For and Against*, *Moscow*, 1990 (ستالين: ما له وما عليه)، وهو كرّاس يسلّط الضوء على السجال المستمرّ حول مزايا الديكتاتور ومساوئه.

ظلّ كيم إيل سونغ وابنه وخلفه كيم يونغ إيل.

والتوتاليتارية، كمفهوم، تدلّ على تشكيلة من الأنظمة الاجتماعية السياسية التي اتّسمت، أو ما تزال تتّسم بخصائص فريدة، بالرغم من وجود سمات متباينة. والتوتاليتارية أيضاً خطاب نخبوي راسخ في فلسفات مختلفة، و/أو حركات اجتماعية تنتمي إلى مجتمعات حضرية جماهيرية.

أما أصل اللفظ والمفهوم فهو من بنات أفكار المفكّر الإيطالي الفاشي جيوفاني جنتيلي (١٨٧٥ ـ ١٩٤٤) في مستهلّ عشرينيات القرن الماضي. قبل الحرب العالمية الثانية، لم يستدع هذا المفهوم اهتماماً نظرياً كبيراً بما يمثّله من نمط جديد في الفلسفة والنظام السياسي، لكنه بعد الحرب، أعيد سبكه على أيدي طائفة من المفكّرين الأوروبيين اليساريين والليبراليين المناوئين للنموذج الشمولي، ومن أبرزهم حنّه أرندت، كارل فريدريش، فرانتز نويمان، وليونارد شابيرو، على سبيل المثال لا الحصر. توسّع معسكر التوتاليتاريين بسرعة قياسية، وفي فترة قصيرة من الزمن[٣]. وفي عشرينات القرن الماضي كانت صياغة جنتيلي لهذا المذهب

(٣) (نشأة المجتمع وبنيته).Gentile, Giovanni, *Genesis and Structure of Society*. Translated by H.S. Harris, Urbana, IL: University of Illinois Press, 1960; Gentile, *Origins and Doctrine of Fascism*. Translated, edited and annotated by James Gregor, New Brunswick, NJ: Transaction, 2002. Also: Gentile, *The Philosophic Basis of Fascism* (أصول الفاشية ومذهبها), Foreign Affairs,VI, No.2, January 1928, pp. 290-304. (الأسس الفلسفية للفاشستية).

تشكّل نوعاً من تعظيم الذات على يد فيلسوف إيطالي محافظ، قومي، ومعادٍ لليبيرالية. ففي نظره كان لفظ توتاليتاريو totalitario مرادفاً لدولة أكثر تقدّماً، ونقاء، وأخلاقية من الحكم الليبيرالي الضعيف(٤). أما في نظر أرينت، وفريدريش، ونويمان وسواهم فقد كان اللفظ مرادفاً للشرّ، والديكتاتورية المدمرّة، أو حكم الفرد(٥). كان جنتيلي يفكّر في إيطاليا؛ أما أرندت وفريدريش وسواهما فكانوا يوجّهون انتقاداتهم إلى ألمانيا النازية، وإيطاليا الفاشية، ثم إلى روسيا السوفياتية أو الستالينية وحلفائها في أوروبا الشرقية. كان المفكرون اليساريون يقبلون تطبيقاً مشروطاً لمفهوم التوتاليتارية يقتصر على ألمانيا وإيطاليا، أو يرفضونه كلياً، بحيث انقسمت الأوساط الفكرية إلى معسكرين: توتاليتاري ولاتوتاليتاري. وعلى إثر ذلك أصبحت التوتاليتارية من أكثر الظواهر إثارة للسجال من بين تلك التي تعرّضت للدرس والتحليل، وأكثر المفاهيم التي ابتكرها العلم الاجتماعي الحديث إثارة للجدل.

---

(٤) Gentile, 2002, p.28-29 and Passim

(٥) Friedrich, Carl J., Michael Curtis and Benjamin R Barber, *Totalitarianism in Perspective: Three Views*. New York, Praeger, 1969 (التوتاليتارية: ثلاث نظرات).

Friedrich, Carl J., ed. *Totalitarianism. Proceedings of a conference held at the American Academy of Arts and Sciences*, March 1953, Cambridge, MA: Harvard University Press, 1954. (التوتاليتارية: وقائع ندوة عُقدت في الأكاديمية الأميركية للفنون والعلوم).

Friedrich Carl J. and Zbigniew K Brzezinski, *Totalitarian Dictatorship and Autocracy*, Cambridge MA: Harvard University Press, 1965 (الديكتاتورية التوتاليتارية والأوتوقراطية).

وقد قام بعض التوتاليتاريين، المندّدين بالقسمة الثنائية بين الليبرالية والتوتاليتارية، بحصر استعمال اللفظ في ألمانيا وروسيا الستالينية؛ بينما أضاف سواهم إيطاليا وإسبانيا. وهكذا فإن الفرق لم يقتصر على مسألة الجوهر، بل تعداها إلى مجال تطبيق المفهوم. واستمرّ نقد هذا المفهوم والتجادل حوله في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين؛ فذهب البعض إلى تضييق نطاق استعمال المفهوم و/أو طالبوا بالمزيد من تدقيقه؛ بينما ذهب فريق آخر، ومعظمهم من اليسار الماركسي، إلى معارضته باعتباره صرخة أيديولوجية من الحرب الباردة لا تتّسم بأي فعالية علمية(٦). إنما علينا الآن تفحّص تعريفات المفهوم حسبما تطوّرت عبر الزمن.

جنتيلي والهيمنة التامة

ظهر مفهوم التوتاليتارية الفلسفي للمرّة الأولى في إيطاليا كمديح ذاتي للدولة. ابتكر المفكر الفاشي جيوفاني جنتيلي (١٨٧٥ ـ وقتل سنة ١٩٤٤) لفظ «توتاليتاريو» في مقالة حملت عنوان: «الأسس الفلسفية للفاشية» *The Philosophical Foundations of Fascism* (1924)، وهي مقالة فلسفية دفاعية حول التاريخ السياسي لإيطاليا، ترحّب بصعود الفاشية وزعيمها بنيتو موسوليني، باعتباره الرمز الجديد لانبعاث القومية الإيطالية التي طرحها عصر

---

(٦) Neumann, Franz, *The Democratic and the Authoritarian State, Essays in Political and Legal Theory*, edited with a preface by Herbert Marcuse, The Free Press, Glencoe, Illinois, 1957. (الدولة الديمقراطية والسلطوية: مقالات في النظرية السياسية والقانونية).

الريزورجيمنتو (الانبعاث القومي). والموضوع المحوري في هذا العمل الفلسفي، والذي يمثّل المؤلّف جنتيلي أكثر من تمثيله معبوده موسوليني، ومن تمثيله النظام الفاشي الذي أوجده هذا الأخير، هو التوتاليتارية. وتقدّم مقالة أخرى كتبها جنتيلي، ووقّعها مرشده إيل دوتشي موسوليني لموسوعة المعارف الإيطالية العام ١٩٣٢، نصّاً أكثر تركيزاً(٧). إن جوهر الفلسفة الفاشية هو الدولة الشاملة من حيث هي غاية في ذاتها ولذاتها؛ الدولة التي تقف فوق الأمة (أي الشعب أو المجتمع)؛ وهي تستوعب الأفراد، وتسيطر على المجتمع وتتوسع إلى ما وراء الحدود، متجاوزةً الضوابط والتوازنات الموضوعة من قبل النظام السياسي. وفي كلمات المؤلف، «فإن سياسة الفاشية تدور كلياً حول مفهوم الدولة القومية»(٨) وهذا طبعاً أمر مشترك بين جميع النظريات القومية. وما يميّز الصيغة الفاشية هي العلاقات بين الدولة والمجتمع، والدولة والفرد. «فالنقطة الأولى التي يجب إدراكها، في تعريف الفاشية، هي النطاق الشامل، أو التوتاليتاري لهذا المذهب، على ما يقول الفاشيون، والذي لا يُعنى بالتنظيم السياسي والميول السياسية للأمة فحسب، بل بكامل إرادتها، وتفكيرها، وشعورها»(٩).

---

(٧) G. Gentile, 1928, pp. 290-304; and Benito Mussolini, *Fascism, Doctrine and Institutions*, Ardita Publishers, Rome, 1935. (الفاشية، مذهب ومؤسسات) والنص المكتوب لدائرة المعارف الإيطالية ١٩٣٢، أعيد طبعه العام Modern History Source Book, MIA Reference Archive (Marxist org) 2000.

(٨) Gentile, 1928, p.301

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٢٩.

هذا النزوع الشمولي المعبّر عنه هنا بلغة فلسفية، هو الاندفاع الى إزالة الخط التقليدي الفاصل بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، أي بين الدولة كنظام حكم والمجتمع كمجتمع، وبين الدولة والفرد. فالدولانية statism الفاشية تكره مثل هذا الفصل الليبرالي، مثلما تكره فصل السلطات، وتسعى إلى نظام واحديّ واتحاد كلّي بين الدولة والمؤسسات الاجتماعية المستقلة والمجالات الخاصة. ففي تعريفه للدولة يبدو جنتيلي وكأنه هيغلي، لكن مطهّراً من المعايير الهيغيلية الليبيرالية. فمصطلحه الكامل يتحدث عن الدولة باعتبارها كياناً روحياً، وغاية أخلاقية، وجامعاً وموحداً للتناقضات الجوهرية في المجتمع بين مصالح الأفراد المتنافرة بحيث يعكس صدى «كتاب فلسفة الحق» لهيغل أو يعيد صوغه، على وجه الدقة، حيث يعبّر هيغل أوضح تعبير عن تصوره للدولة. فبينما نجد في كتاب «فلسفة الحق» لهيغل أن الخلاف بين مصالح الفرد والجماعة يميل إلى الخمود مع تلاقي الفريقين، أو تصالحهما في الدولة، نجد في تصوّر جنتيلي أن الدولة على خلاف مع المجتمع والأفراد، وتُخْضع هذين الفريقين تحت إرادتها التوحيدية(١٠). فالإكراه الذي تمارسه الدولة، في نظر جنتيلي، يصبح أولياً وجوهرياً، وإن وجدت درجة ما من الرضى، كتذكير خجول بالسمات الليبرالية القديمة. أما اختلاف جنتيلي عن هيغل فيتمثّل في احتقاره الصريح لنظام الحكم الليبرالي كمؤسسات، ووظائف، ومعايير، أو إجراءات. فهو يميل إلى ربط «دولته الفاشية» بمنطق

(١٠) Gentile, 1960, p. 121

هيغل للاستلاب والوحدة، باستكراه أي انفصام، أو انقسام اجتماعي أو فردي، باعتبار الانقسام مجالاً للاغتراب المؤلم، والدعوة إلى إزالة هذا الاستلاب، وخلق أو تخيّل خلق مجال أحادي، كلّي، يمتزج فيه الفرد والأمة في جسم الدولة وإرادتها. غير أن الاتحاد المرغوب ليس ميلاً إرادياً منبثقاً من الأسفل، أي من الأفراد والمجتمع، صعوداً نحو الدولة، بل هو على العكس من ذلك، يمضي من الأعلى إلى الأسفل. وهو قسري في طبيعته. وينبع هذا المنطق عن رفض جنتيلي للسياسة الليبيرالية، ومضمار البرلمانات الحزبية، والانتخابات العامة، والحريات الفردية والنقاشات السجالية[١١].

وتتداخل في تصوّر جنتيلي وتصوّر موسوليني للدولة ثلاثة عناصر: معاداة الليبيرالية، ومعاداة الماركسية (أي معاداة الجماعية النقابية)، ومعاداة الأمم الأخرى. فالليبرالية عندهما تنتج الدول الضعيفة، والجماعية الماركسية المتجذرة في الطبقة تقسّم الأمة بصراعات طبقية، كما أن الأمم الأخرى تهدّد أو تنافس النزعة التوسّعية الإيطالية أو كما أعرب هتلر عن ذلك بعبارة المجال الحيوي (Lebensraum).

ونجد تعبيراً جلياً عن هذه العناصر في كتاب موسوليني «ما هي الفاشية؟» حيث يقول: «الفاشية هي النقيض التام للاشتراكية الماركسية، والتصوّر المادي للتاريخ... كما أن وجود صراع طبقي غير متغيّر أو غير قابل للتغير مرفوض».

---

(١١) Italian Encyclopedia, 1932

«بعد الاشتراكية تقوم الفاشية بمحاربة النظام المركّب للأيديولوجيا الديمقراطية ونبذه، سواء في مقدّماته النظرية أو في تطبيقه العملي. الفاشية تنكر أن الأكثرية تستطيع لمجرد كونها أكثرية أن توجّه المجتمع البشري؛ وهي تنكر أن الأعداد يمكن أن تحكم بوساطة الاستشارة المتكررة بانتظام، وهي تؤكد أن اللامساواة الثابتة المستديمة، والمثمرة، والنافعة القائمة في الجنس البشري، لا يمكن أن تُسوّى بصورة مستديمة عبر عملية ميكانيكية كالانتخابات العامة».

«يُعتبر نمو الإمبراطورية، أي توسّع الأمة، بالنسبة إلى الفاشية، مظهراً من مظاهر الحيوية، ونقيض ذلك هو من علامات الانحطاط... [الفاشية] لا تؤمن بإمكانية السلام الدائم ولا بفائدته».

الدولة الفاشية تنظّم الأمة، لكنها تترك هامشاً كافياً من الحرية للفرد؛ وذلك مع حرمانه من كافة الحريات العديمة الفائدة والمؤذية أحياناً»(١٢).

على الرغم من أن جنتيلي يدعو إلى الهيمنة التامة، فإننا نجد بعض آثار الشك في أعماله الفلسفية بالنسبة إلى امكان تطبيق الهيمنة التامة. فهو ينصح بأنه من «الضروري أن يُجلَب جميع الشعب كلّه، ومنذ نعومة أطفاره، إلى الحزب الفاشي، والمؤسسات التي أوجدها الحزب»(١٣). وهو يعترف بأن من شأن هذه العملية أن تكون بطيئة ولا يمكن أن تحصل إلا من طريق الإصلاح والتربية؛ لكنه يشكّك

---

(١٢) جميع المقتطفات مستقاة من: *What is Fascism?* (ما هي الفاشية؟) الترجمة الأصلية من كتاب موسوليني *The Doctrine of Fascism*, 1935.

(١٣) Gentile, 1960, p. 29.

في إمكان الهيمنة على الاستقلالية الاجتماعية بقدر ما يتضمنه لفظ «توتاليتاريو»(١٤).

إذا كانت الاستقلالية «تذوي ببطء»، والتباين يظلّ قائماً، فإن المثال التوتاليتاري الشامل ليس شاملاً تماماً إذاً. وبالتالي فإن شعار موسوليني «الجميع داخل الدولة، ولا أحد خارج الدولة، ولا أحد ضدّ الدولة»، لا يتوافق مع وجود مؤسسات وقوى مستقلة خارج الدولة. ولما كان تصوّر جنتيلي الخاص للدولة الفاشية يتنافر مع مثالها الأعلى الخاص، فكيف يمكن تعريفها إذاً؟ يصف جنتيلي الدولة الفاشية بأنها «نظام حكم تعاوني نقابي» (corporative syndicalist regime)، نظام يشكل «بديلاً عن الدولة الليبيرالية»(١٥).

لقد تطلّع الفاشيون الإيطاليون إلى دولة «توتاليتارية» من شأنها أن تكون مخلوقاً مركّباً من حكم الفرد، والدولانية، والتعاونية النقابية، والنزعة التوسّعية. وقد تمكنوا من تقويض الفصل المؤسساتي بين السلطات، وهو اتجاه مشترك بين الأنظمة التسلطية والأوتوقراطية (حكم الفرد)، قديمها وحديثها، غير أنهم أخفقوا في محاولتهم تقويض حرية وحركة القوى الفاعلة المستقلة عن الدولة تقويضاً كلياً، أو السيطرة عليها من خلال التعبئة الجماهيرية.

ومن المفارقات التاريخية أن إيطاليا اخترعت نظرية التوتاليتارية، غير أن ألمانيا هي التي طبقتها إلى أبعد حد. فالنموذج النازي الألماني كان الحالة التي تطابقت تماماً مع المثال الأعلى الذي ابتكره جنتيلي.

---

(١٤) Ibid. p. 29.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٢٩.

كان نظام الحزب الألماني الواحد، ونزعته القومية العنصرية والتوسعية، والإبادة الجماعية المستندة إلى اللاسامية، وعداؤه للجماعية (الاشتراكية) والليبرالية، وتركيزه على الدولة باعتبارها التجسيد الأسمى لروح الشعب "Volksgeist" نقول كان ذلك كلّه مديناً لموسوليني، لكن القادة الألمان كانوا غير مستعدين لأن للاعتراف بذلك.

علماء السياسة الألمان والأيديولوجيون النازيون، لا الزعماء النازيين، هم من تدارسوا مفهوم التوتاليتارية وفهموا تداعياته فهماً جيداً. واستناداً إلى خوان ليتزو نويمان، فقد استُعمل مفهوم التوتاليتارية في الدراسات التاريخية، والقانونية، والسياسية في فترة ما بين الحربين. كما كانت مصطلحات التوتاليتارية من مثل الحرب الشاملة Total War، والتعبئة الشاملة، قيد التداول في عشرينات القرن المنصرم. وقد بدأ بعض علماء الاجتماع الألمان يستعملون المفهوم سنة ١٩٢٨، وفي ما بعد ١٩٣٤ ليصفوا أنظمة الحزب الواحد الجديدة القائمة على التعبئة الجماهيرية سواء أكانت فاشية أم شيوعية، كما بدأ بعض العلماء يلاحظون «منذ العام ١٩٢٨ التشابه بين الحزبين: البولشفي والفاشي»[١٦] في مجال تقنيات التعبئة.

وفي موازاة هؤلاء فإن أولى محاولات التمييز بين مختلف أنماط الأنظمة السياسية في أوروبا المعاصرة قد تمّت في أوائل وأواسط الثلاثينيات من القرن العشرين على يد منظّرين غير ليبراليين «صاغوا التباينات بين الدولة التسلّطية، والدولة التوتاليتارية، وما أسموه:

---

(١٦) Linz, 2000, p. 52. Neumann p. 47.

الدولة الليبيرالية الديمقراطية المحايدة»[١٧]. غير أن هذا التمييز المثمر بين الأنماط المثالية السياسية الثلاثة المختلفة: الليبيرالي، والتسلطي، والتوتاليتاري (الشمولي)، قد ضاع لسوء الحظ في أوائل سنوات ما بعد الحرب. والاستثناء الوحيد هو فرانز نيومان الذي أنجز عام ١٩٤٢ كتاباً محورياً هو «التنين» Behemoth الذي قدم تحليلاً بنيوياً نقدياً للنظام التوتاليتاري الألماني يعد الأول من نوعه.

القسمة الثنائية بين النظامين التوتاليتاري (الشمولي) والديموقراطي في فترة ما بعد الحرب، لم تُظهر كامل فظاعة النظامين الشموليين (النازي والفاشي) إلى العلن إلا بعد انهيار الرايخ الألماني الثالث في العام ١٩٤٥. عندها استفاقت النظرية السياسية على ضرورة تفحّص أصل العلّة: لِمَ نشأت أمثال هذه الأنظمة الدكتاتورية، العنصرية، التوسّعية، الميّالة إلى الإبادة الجماعية في قلب القارة القديمة موئل عصر التنوير، والعقلانية، والعقل والحريات؟ وقد شغلت هذه المسألة جمهرة من المفكرين كجورج لوكاش، إريك فروم، ثيودور أدورنو، هوركهايمر، يورغن هابرماس، هربرت ماركوزه، تشارلز بتلهايم، على سبيل المثال لا الحصر[١٨]. واعتماداً على مقاربات ماركسية أو ماركسية فرويدية، أو نقدية، تفحّص هؤلاء نشوء أمثال هذه الأنظمة

---

(١٧) Ibid.

(١٨) من شأن هذه القائمة أن تطول جداً، لكن لا بد من أن يشير المرء إلى كتاب لوكاش الشهير *Zerstoerung der Vernunft* (تحطيم العقل)؛ وكتاب أدورنو ـ هوركهايمر *Dialectics of Enlightenment* (جدل التنوير)؛ وكتاب إريك فروم *Sane Society* (المجتمع السويّ). كان لجميع هؤلاء المفكرين اليساريين من مدرسة فرانكفورت أو من غيرها مقاربة ماركسية أو ماركسية فرويدية للتوتاليتارية الألمانية والإيطالية، وهو مفهوم لم يتبنّوه أبداً.

المدمّرة اللاعقلانية. وقد تساءل المفكرون كيف يمكن لبلدان ذات نضج فلسفي وعلمي عريق أو ذات تراث إنساني كإيطاليا أن تطوّر نزعة معادية للقانون، أو روح حيوانية معادية للإنسانية كهذه. وقد ولّد جيل ما بعد الحرب جمهرة من مشاهير المفكرين الذين تحدّد ذهنهم وحسّهم النقدي بتجربة ألمانيا، وإيطاليا، وروسيا الستالينية: ومع أن هذه الأسئلة قد أُثيرت عن الماضي في خمسينيات من القرن العشرين، بحقبة جديدة؛ حقبة الحرب الباردة، المليئة بوعود جديدة ومخاوف جديدة.

لقد تجذّر تحرّكان في القارة القديمة الحديثة التقسيم: انطلق قسم نحو إعادة البناء وبسط الديمقراطية في الدول التوتاليتارية السابقة (إيطاليا، وجزء من ألمانيا والنمسا)؛ أما القسم الآخر فقد انطلق في تقليد النموذج الستاليني، وهو «نموذج توتاليتاري» فريد. وهنا عاد مفهوم التوتاليتارية السابق للحرب إلى البروز بقوة، لكن على يد أعداء هذه الظاهرة، لا على يد أنصارها. فأوجه الشبه بين النماذج الستالينية، والنازية، والفاشية، التي كانت قد لوحظت في سنوات ما قبل الحرب أُخضعت مجدداً للفحص. ولعل اسمَي حنّه أرندت، وكارل فريدريش سيُذكران دائماً باعتبارهما المساهمين الأغزر إنتاجاً والأكثر أهمية في هذا الانقلاب النظري. ولعل الاسم الثالث الاهم هو فرانتز نويمان الذي حرمتنا وفاته المبكرة في أوائل الخمسينيات من القرن العشرين إسهاماً عميقاً أغنى من الخطوط العريضة التي نُشرت بعد وفاته[١٩]. لكن كتابه: Behemoth ينبغي أن يحتل

(١٩) Franz Neumann, *The Democratic and the Authoritarian State, Essays*

المكانة الأولى، فهو سابق لنظريتي آرنت وفريدريك، كما أنه سابق للحرب الباردة، وغير ملوث بأدرانها.

وسوف نرسم الآن بإيجاز الخطوط العريضة لمفاهيم هذه المدرسة الشمولية ـ التوتاليتارية والانتقادات الموجّهة إليها.

نظرية النقاط الست

كان كارل فريدريش العقل المدبّر للتعريف الليبرالي للتوتاليتارية كشكل جديد حديث للاستبداد الفردي despotism (antocracy حكم الفرد الواحد) يمتاز بمجموعة من السمات. وقد اتخذ تصنيفه أشكالاً متنوَعة. ففي محاولته الأولى تمّت بلورة خمس نقاط باعتبارها الجوهر المحدد للأنظمة التوتاليتارية. وضع فريدريش في كتابه The Nature of Totalitarianism (طبيعة التوتاليتارية) خمسة عناقيد من السمات الأساسية المحدّدة لجوهر النموذج التوتاليتاري الجديد. وتستحق هذه العناقيد أن تورد بتمامها:

«العوامل أو الملامح الأساسية التي تتشارك فيها المجتمعات التوتاليتارية في عصرنا هي خمسة، أو يمكن جمعها في خمسة عناقيد من السمات المميزة الوثيقة الصلة بعضها بالآخر:

١. أيديولوجيا رسمية مركّبة من مجموع رسميّ من المذاهب التي تغطي ملامح وجود الإنسان كافة، يفترض في كل من يعيش في هذا المجتمع الالتزم بها بصورة سلبية على الأقل؛ وتتركز هذه الأيديولوجيا

---

on Political And Legal Theory, The Free Press, Glencoe, Illinois, 1957 (الدولة الديمقراطية والدولة التسلطية: مقالات في النظرية السياسية والقانونية).
كذلك كتابه: *The Behemoth*.

بصورة واضحة على مزاعم قيام مجتمع إنساني مثالي كامل.

٢. حزب جماهيري واحد مؤلّف من نسبة ضئيلة نسبياً من مجموع السكان (قد تصل إلى ١٠٪) من الرجال والنساء الجامحين والمتفانين من دون تردد، في سبيل الأيديولوجيا والمستعدّين للمساعدة على كل وجه في سبيل ترويجها والقبول العام بها، مع كون هذا الحزب منظّماً على نحو أوليغاركي، تراتبي صارم، وخاضع عادة لزعيم وحيد، وإما متعالٍ أو مختلط تماماً بالتنظيم البيروقراطي الحكومي.

٣. احتكار تكنولوجي شبه كامل للسيطرة على وسائل العنف المسلّح كافة (في أيدي الحزب وكوادره كالبيروقراطية والقوات المسلحة).

٤. احتكار شبه كامل مشروط تكنولوجياً للسيطرة على وسائل الإعلام الجماعية الفعالة كالصحافة، والإذاعة، والسينما، وما إلى ذلك، (في الأيدي نفسها)

٥. نظام بوليس إرهابي يعتمد في فعاليته على النقاط ٣ و٤، ويتوّجه بصورة مميزة لا نحو «أعداء» النظام الواضحين، بل ضدّ طبقات يتم اختيارها بصورة عشوائية من بين أفراد الشعب، مع تمحور الاختيار حول متطلبات بقاء النظام، والتضمينات الأيديولوجية التي تستغلّ علم النفس بصورة منظمة[٢٠].

كتب فريدريش هذا النص سنة ١٩٥٣؛ وفي نص ثانٍ بالتعاون مع

(٢٠) Friedrich, *The Nature of Totalitarianism*, 1954, pp. 52-3

زبغنيو بريجنسكي سنة ١٩٥٦، تحت عنوان Totalitarian Dictatorship and Autocracy, (الديكتاتورية التوتاليتارية وحكم الفرد)، أضاف فريدريش كوكبة أخرى إلى قائمته، مقدّماً المتلازمة السداسية النقاط الشهيرة. والكوكبة السادسة هي السيطرة على الاقتصاد.

٦. «سيطرة وإدارة مركزية للاقتصاد بأكمله عبر التنسيق البيروقراطي لكيانات اتحادية مستقلة سابقاً، تشتمل بصورة مميزة على كافة الروابط والأنشطة الجماعية الأخرى»[٢١].

وسّع فريدريش وبريجنسكي، عبر تعريف التوتاليتارية كشكل حديث من حكم الفرد (المستبد)، نطاق المقارنة السياسية لتشمل التاريخ المدوّن كلّه للأنظمة السياسية في التاريخ البشري. وهكذا «فإن [التوتاليتارية باعتبارها شكلاً من حكم الفرد ـ المستبدّ] موجودة معنا منذ على فترات طويلة من تاريخ البشر»[٢٢].

هذه الصيغة «النهائية»، التي ربما حظيت بمزيد من الأناقة الأسلوبية، تعرّضت لجدال متواصل داخل المدرسة التوتاليتارية بحثاً عن مزيد من الدقة في التحليل. ولم يكن المعسكر التوتاليتاري موحّداً؛ بل تنامى الشقاق جراء مصدرَيْن: الفلاسفة الألمان، وضحايا النازية، علاوة على الليبيرالية الأميركية المصرّة أيام الحقبة المكارثية على مواجهة الكتلة السوفياتية. كان الجدال يومها، منغمساً في التجارب الجارحة للإرهاب النازي وفظائع الحرب مثلما كان منغمساً في حمّى الحرب الباردة.

---

(٢١) Friedrich and Brzenzinski, 1965 (1st 1956), p.22.

(٢٢) Ibid. p. 13.

من الخارج، جاءت الحملات على نظرية فريدريش - بريجنسكي من اليسار الماركسي في محاولة لإسقاط النظرية من المضمار الأكاديمي. فقد ركّز اليسار الماركسي على الحاجة إلى التمييز بين النمط «الفاشي» والنمط السوفياتي، وأجبر المدرسة التوتاليتارية على التماس ألفاظ وتعريفات أقل إثارة للسجال، أو إلى التخلّي عن نظريتهم نهائياً.

الأركيولوجيا التاريخية عند أرندت

حاولت أرندت، وهي فيلسوفة ذات نفاذ بصيرة تاريخية، القيام باستقصاء أصول التوتاليتارية؛ وقد التمست ذلك عبر تحليل التاريخ العام للتصنيع الأوروبي أو العالمي بالتضافر مع التواريخ القومية المحدّدة للألمان والسلافيين.

والحقيقة أن أرندت درست العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي نشأت عنها الحركات والأنظمة التوتاليتارية، كما تطوّرت عبر الزمان والمكان، فسوسيولوجية التوتاليتارية كانت محور اهتمامها. وفي نظرها أن عملية التصنيع العالمية تميل إلى تغطية الأرض، غير أنها سجينة قفص السوق والسياسة: «ولدت الإمبريالية عندما نهضت الطبقة الحاكمة في الإنتاج الرأسمالي في وجه الحواجز القومية الحائلة دون توسعها الاقتصادي...،» لكن فيما كانت الطبقات الرأسمالية تدفع نحو الخارج والطبقات السياسية تميل نحو الداخل، «حاولت البورجوازية ونجحت جزئياً في إقناع حكوماتها القومية بأن تسلك طريق السياسة الدولية»[٢٣].

---

(٢٣) Hannah Arendt, *The Origins of Totalitarism*, Harcourt, Brace and Company, New York, 1951, p. 126.

يعتمد تحليل أرندت للإمبريالية اعتماداً مكثّفاً على الأفكار التي طوّرها المفكرون الألمان والنمساويون: روزا لوكسمبرغ، رودولف هيلفردينغ، وكارل كاوتسكي[٢٤]، غير أن لتحليلها محاسنه إذ ينتقل من عالم الكرة الأرضية الأكبر إلى العالم الأصغر لدول صناعية معيّنة، ومن هناك إلى أجزاء صغرى من التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية: الطبقات، الجماهير، الغوغاء. هذه المستويات الثلاثة تترابط وتتشرّط بكون آلة النمو الصناعية تتجذّر في «عملية لا نهاية لها من مراكمة رأس المال»، وهذا ما يستلزم «عملية لا نهاية لها من مراكمة القوة الضرورية لحماية» إنتاج الثروة[٢٥]. كانت النزعة التوسعية «دواء للأدواء كافة، وعلاجاً شافياً للنزاعات كافة»[٢٦]. عالم الإمبريالية يخلق صدعاً بين الأمة والعالم؛ وهو يعمّق أيضاً الانقسام الاجتماعي: فعلاوة على رأس المال الفائض، ثمة طبقة (أو طبقات) فائضة تتألف من الفقراء، والمهمّشين، والمحرومين،

---

(٢٤) أنظر، مثلاً، Karl Kautsky, *Ultra Imperialism*, Editorial Note to Die (الإمبريالية الفائقة) Neue Zeitung, Year 32, Vol. II, No. 21, September 1914 Rosa Luxemburg Speaks, edited with an introduction by Mary-Alice Waters, Pathfinder Press, NY, 1970: Rudolf Hilferding, *Finance Capital ("The Recent Phase in the Development of Capitalism")*, Moscow, 1912,[German Edition published in 1910 (Volume III of Marxist Studies). (رأس المال التمويلي، المرحلة الحديثة من تطور الرأسمالية) Norbert Leser, *Austro-Marxism: A Reappraisal, Journal of Contemporary History*, Vol. 1, No. 2, Left-Wing Intellectuals between the Wars, 1966, pp. 117-133.

(٢٥) Arendt, op. Cit. p.143.

(٢٦) Ibid. p.147.

أو «الحطام البشري الذي تلفظه كلّ أزمة، تعقب بصورة ثابتة كلّ فترة من النمو الصناعي، وتنبذه من المجتمع المنتج»[٢٧].

فالركود الاقتصادي وتداعي الدورات الاقتصادية اخترعا التوسّع باتجاه فضاءات غير رأسمالية لتحاشي الانهيار في الوطن. تتلاقى الطبقات الرأسمالية الحاصلة على ثروة فائضة والمحتاجة إلى أسواق وتتّحد مع طبقات المهمشين والعاطلين عن العمل الفائضة في الوطن، وتتضافر طاقات هذه الطبقات للاستحواذ على مستعمرات العالم. هذا الحل الذي تمّ اختراعه في أواخر القرن التاسع عشر كان حلاً موقّتاً. وقد أوجد التوتر الداخلي تصدّعات أخرى: فقد ازداد التنافس حدّةً ودفع الدول القومية إلى تعزيز التفكير العنصري، كما في ألمانيا كأداة لتوحيد الأمة[٢٨].

وقد عملت النزعة التوسّعية على تعزيز العنصرية، كما رأت أرندت. كانت الإمبريالية الممتدة إلى مستعمرات ما وراء البحار (من النمط البريطاني والفرنسي) تحتقر الشعوب الأخرى باعتبارها برابرة؛ إتخذت الإمبريالية القارية التي اعتمدتها ألمانيا وروسيا على أسس جرمانية جامعة، أو سلافية جامعة على التوالي، موقفاً مشابهاً؛ لكن الفرق هو أن مستعمرات ما وراء البحار بعيدة من المؤسسات الليبيرالية في الوطن، بينما الملحقات القارية قريبة، بحيث لا يسمح بأي فرق بين «الطرق والمؤسسات التسلّطية في المستعمرة وفي الأمة»[٢٩]. وقد

---

(٢٧) Ibid. p. 150

(٢٨) Ibid., p. 165

(٢٩) Ibid. p. 223

استولدت الإمبريالية القارية «الاستهتار بالقانون والمؤسسات القانونية والتبرير الأيديولوجي للخروج على القانون»[٣٠].

وتعتقد أرندت أن عناصر النزعة التوسعية، والعنصرية، والاستهتار بالقانون، وكلّها من مكونات النظام الصناعي الأوروبي، انفجرت في الحياة الاجتماعية والسياسية إبان أزمة ١٩١٤، بحيث مزقت واجهة الاستقرار الظاهري. ففي الأمم المهزومة (ألمانيا، النمسا، هنغاريا، روسيا، وإيطاليا المُذلّة)، لا في الأمم المنتصرة، برز تغير اجتماعي غير حميد. وفي الحقبة الممتدة بين الحربين توتر المجال الاجتماعي جراء انهيار «الطبقات المتوسطة المجردة من ممتلكاتها، والعاطلين عن العمل، وصغار أصحاب الريوع، وأصحاب المعاشات التقاعدية الذين جردتهم الحوادث من المكانة الاجتماعية، وإمكان العمل، والحق في حيازة الممتلكات». والأسوأ من ذلك كله كان وضع الأقلية العديمة الجنسية[٣١].

وفي رأي أرندت أنه، عند هذه النقطة، تطور مجتمع حضري جماهيري، أضعفَ الانتماءات الطبقية وأحلَّ الجماهير التي لا وجه لها محل حشد crowd القرن التاسع عشر والرعاع mob[٣٢]. وهذه في رأيها النقطة التي ظهرت فيها الحركات التوتاليتارية، فراحت تنظم الجماهير بدلاً من الطبقات. فالتحالف بين النخبة elite والحشد crowd الذي كان قائماً في القرن التاسع عشر، نُسِخَ بقيام تحالف

---

(٣٠) Ibid., p.243.

(٣١) Ibid., p.267.

(٣٢) هذا الفرق بين الغوغاء والجماهير يناقش لاحقاً.

النخبة ـ الرعاع ـ الجماهير(٣٣). وفي تحليلات أرندت يستحيل قيام الحركات الشمولية من دون بروز الجماهير masses، أي «المجتمع المفتّت إلى ذرات، الأفراد الممزّقين الذين لا قِبَل لهم بالاندماج في أي وعي لمصالح طبقية مشتركة، والذين اكتسبوا، لأسباب متفاوتة، شهيّة التنظيم السياسي»(٣٤). غير أن تحليلها افتقر إلى الوضوح بالنسبة إلى الفرق بين «الغوغاء» و«الجماهير». والحقيقة هي أن الجماهير نمت من شظايا المجتمع المفتت الذي لم يكن يحدّ من بنيته التنافسية وما يساوقها من وحشة الفرد، إلا شعور الانتماء إلى طبقة(٣٥).

وجملة القول: إن النزعة التوسعية، والقومية العنصرية، وتقاليد الاستهتار بالقانون، والأفراد المفتتين المتحوّلين إلى جماهير متفسّخة، اجتمعت كلها في لحظة تأزم في البلدان التي حزّت في نفسها الهزيمة القومية في الخارج والأزمة الاجتماعية الاقتصادية في الداخل، لإنتاج التيار التوتاليتاري. والسمة الأساسية للنظام التوتاليتاري في نظر أرندت هي الإرهاب. وقد كان هذا مفهوماً واسعاً في نظرها، يشتمل على العنصرية، والاستهتار بالقانون، والإرهاب البوليسي؛ إنه نقيض حكم القانون، والاختيار الحرّ والحريات الفردية. غير أن الإرهاب لم يكن إلا مجرّد أداة؛ أما الهدف فكان يتخطى ذلك. الإرهاب أحد ملامح النظام، إنه الطريقة التي يتحرّك من خلالها ويزدهر؛ وهذا لا يقول شيئاً بالطبع عن كيفية تركيب

---

(٣٣) Arendt, p.301-3.

(٣٤) Ibid., p.305.

(٣٥) Ibid., p.310.

النظام، وإن كان يقول كيف كانت تعمل تقنيات ممارسته للسلطة.

منظور فرانتز نويمان

لئن كان تحليل فريدريش بنيوياً مقارناً وتحليل أرندت تاريخياً سوسيولوجياً، فإن تنظير نويمان هو تركيب أوسع نطاقاً[٣٦]. تاريخياً، يحدّد نويمان جذور التوتاليتارية في الحقبة الصناعية التي تطورت فيها سمتان مختلفتان: «آلية متكاملة شديدة التركيب، لا تعمل إلا في نظام تراتبي، متراصف، شديد التنظيم»[٣٧]. وهذا النظام متناقض؛ فهو يشدُّ نحو الانضباط، والطاعة، والانقياد، وهي الفضائل المستحبّة لدى الأنظمة التوتاليتارية. غير أنه يشد في الوقت نفسه إلى الاتجاه المعاكس: الاعتماد على الذات، والتضامن، وروح التعاون وإدراك الفرد لقوّته. ففي رأيه أن جميع الدكتاتوريات الحديثة انبثقت من ديموقراطيات حديثة في نقطة تأزم. وهو يقدّم ثلاثة متغيرات لامتحان هذه الأزمة: النظام الاقتصادي، علاقات الطبقات، وما يسمّيه بصورة غامضة «بنية الشخصية»[٣٨].

ويحلل نويمان عوامل ظهور التوتاليتارية في المانيا تحليلاً مستفيضاً في كتاب «التنين» Behemoth مرجعاً ذلك إلى مطلب «تركيز السلطة» على قاعدة مضادة للديمقراطية، وهي رفض مساواة الحاكم بالمحكوم، ورفض فكرة أن السلطة تفويض من الشعب،

---

(٣٦) Franz Neuman, 1957.

(٣٧) Ibid., p.251.

(٣٨) Ibid., p.250.

واعتماد والقول بأن السلطة «تفترض وجود الرتب والمراتب، وأن السلطة تمارس ضد إرادة الشعب، لأن الشعب لا يمنح السلطة بل يقرّ بها»[٣٩]. ويرتبط هذا المطلب بأزمة وانهيار جمهورية فايمار الليبرالية.

ويحلل الكتاب علاقة الدولة بالحزب في ظل التوتاليتارية، وكاريزما القائد، وهندسة السيطرة على الإدارة والطبقات والاقتصاد، ليرسم أول لوحة لعمل منظومة التوتاليتارية في المانيا مع مقارنات بالنموذج الايطالي.

أما بالنسبة إلى هيكلية النظام التوتاليتاري الشمولي، فيقدّم نويمان خمس سمات متكاملة:

١. التحوّل من دولة تستند إلى القانون (دولة القانون) إلى دولة بوليسية؛

٢. التحوّل من توزّع السلطة إلى تركيزها؛

٣. وجود نظام حزب الدولة المحتكر للسلطة والمنبثق من مجتمع جماهيري mass society. وفيما تنشأ التوتاليتارية داخل الديمقراطيات وضدّها، صور تنشر الجماهير كصورة جديدة من «الديموقراطية العليا».

٤. التحوّل من الرقابات الاجتماعية المتعددة إلى الرقابة التوتاليتارية حيث يكف المجتمع عن التميّز عن الدولة؛

٥. التوتاليتارية تعتمد على الإرهاب، لكنها لا تستطيع

---

(٣٩) Behemoth, p. 47-8.

الاستمرار من دون تماهي الجماهير تماهياً كبيراً مع حكامها[٤٠].

هذه السمات البنيوية مسخّرة لتحقيق غاية كبرى: الهيمنة الكلية من خلال «القضاء على الخط الفاصل بين الدولة والمجتمع والتسييس الشامل للمجتمع من خلال الحزب الاحتكاري الواحد. والمسألة هنا ليست مسألة سلطة أكثر أو أقل. فالفرق هو فرق في النوعية لا الكمية»[٤١]. ويبتعد نويمان كلياً عن السببية الأحادية، كأن يعزو التوتاليتارية إلى حتمية هيغل (في «فلسفة الحق»)، أو لوياثان توماس هوبز، أو إلى هذا أو ذاك من سمات الألمان، أو السلافيين، أو الإيطاليين.

نقد فريدريش وأرندت

لم يكن فريدريش يفتقر إلى المعرفة النظرية؛ غير أن إطاره الفكري كان هزيلاً من الناحية النظرية. فقد ابتدع ثنائية مفرطة البساطة، معتبراً التوتاليتارية محض النقيض الكلّي للديموقراطية. كما أن النموذج الذي قدمه كان جامدا. فهو يصف السمات الجامدة لنظام ديناميكي. وهو يُطيل كثيراً في التعبير كي يفسر تفسيراً كاملاً نازية ألمانيا، وفاشستية إيطاليا، ونظام الاتحاد السوفياتي، وإلى حد ما البرتغال في ظل سالازار، أو إسبانيا في ظل فرانكو. وقد وضع فريدريش أيضاً جميع أنظمة أوروبا الشرقية الجماعية تحت جناح التوتاليتارية. لكن سجال ما بعد الحرب لم يُتح للتوتاليتارية أن تصبح

(٤٠) Ibid., pp.244-5.

(٤١) Ibid., p.245.

فرقاً نوعياً كلّياً، يميّز الأنظمة الديموقراطية عن الأنظمة السياسية غير الديمقراطية، بمجرد قسمة ثنائية مفرطة التبسيط بين الخير والشر. بعبارة أخرى، لم تتوصل التوتاليتارية إلى أن تصبح مقولة كلّية.

ثمة مشكلة أخرى، وهي تصوّر فريدريش للتوتاليتارية في وصفها صورة جديدة من صور الحكم الأوتوقراطي (حكم الفرد)، أو «نكوصاً» إلى حكم الفرد المستبدّ. فالثالوث الأرسطي الكلاسيكي الذي يقسم الحكم إلى حكم الواحد، أي حكم الفرد، وحكم القلة، أي الأوليغاركية، وحكم الكثرة، أي الديموقراطية، قد اختُزل الآن إلى ثنائية مبسّطة، وتمّ توسيع جناحها الأوتوقراطي إلى أقصى حدود. وقد استلزم خط السجال هذا الحاجة إلى ربط الصورة الجديدة للاوتوقراطية به وتمييزها عن صور الاوتوقراطية القديمة. وأخيراً، استنزف هذا الدرب الضيّق الكثير من طاقات فريدريش. فقد كان على مقارناته أن تشتمل على الملكية البدائية، والاستبداد الشرقي، والإمبراطورية الرومانية المتأخرة، وحكم الطغاة في مدن الدول الإغريقية، والحكم الاوتوقراطي في إيطاليا عصر النهضة، والملكية المطلقة في أوروبا وروسيا من جهة؛ كما كان على هذه المقارنات أن تأخذ في الاعتبار أنظمة معاصرة في بلدان بعيدة كإسبانيا، والبرتغال، أو باكستان[٤٢]. حتى من منظور أرسطوي، فإن الثالوث أوفر ثماراً من الثنائية. والتنوّعات في الأنظمة السياسية في القرن العشرين تتجاوز من بعيد أي قائمة موحّدة للتوائم.

ولئن كان المعسكر التوتاليتاري الذي كان فريدريش زعيماً له

---

(٤٢) Friedrich and Brzezinski, op. cit., p.4-9.

قد واجه التحدّيات من الخارج، فإن النقاش الداخلي حول نظرية فريدريش السداسية النقاط قد أدى إلى تشذيبها على أيدي الكثير من نقاده من أمثال ليونارد شابيرو، بنجامن باربر، ومايكل كورتيس(٤٣). وفيما قَبِلَ شابيرو وكورتيس وسواهما بأن اللفظ يتطابق مع الواقع الألماني في ظل النازية، أو حتى إيطاليا في ظل موسوليني، فقد لاحظا أنه لا يتطابق مع واقع الفاشية الإيطالية، ولا مع روسيا ما قبل ستالين وما بعده. لما كانت نظرية فريدريش السداسية النقاط جامدة في طبيعتها، فإن تجريداته كانت مغلوطة جزئياً. فقد اعتبر النظام جامداً، وغفل عن ديناميكيات التغيّر، لا سيما المقاومة الداخلية، وعجز أمثال هذه الأنظمة عن تقديم ما تزعم القدرة عليه، وذلك بصرف النظر عن أن هذه الأنظمة لم تكن صناديق مغلقة، بل مفتوحة على العالم، وإن كانت قد أُقفلت على نفسها في ما يشبه القفص التوحّدي(٤٤).

ركّز النقاد بحق على ثلاثة ملامح أساسية: ١ ـ مفهوم فريدريش لا يميّز تمييزاً كافياً بين مختلف الحالات التي يزعم تغطيتها، خصوصاً التمييز بين النظام السوفياتي والنظام النازي، أو التمييز بين ألمانيا وإسبانيا والبرتغال في ظل فرانكو وسالازار، على التوالي. وقد استبعد مايكل كورتيس إسبانيا، والبرتغال وإيطاليا، وضم ألمانيا والاتحاد السوفياتي بصورة مشروطة، مشدداً على أن

(٤٣) Schapiro, op. cit., 1972, p.18, 102. C. Friedrich, Michael Curtis and Benjamin Barber, *Totalitarianism in Perspective*, p. 40-41; 59 and passim التوتاليتارية من منظور تاريخي.

(٤٤) Schapiro, p.119; Friedrich, Curtis and Barber, p. 15, 18-20.

حقبة ما بعد ستالين ليست توتاليتارية[٤٥]. ٢ ـ كانت القسمة الثنائية مفرطة في التبسيط وكان المعنى الدقيق للتوتاليتارية مفقوداً. وقد راجع باربر عشرة تعريفات مختلفة للفظ لا يكاد يكون بينها في بعض الحالات شيء مشترك[٤٦]. ٣ ـ مفهوم فريدريش لا يعير اهتماماً يُذكر للتغيّرات الاجتماعية والسياسية التي لوحظت في ظل قيادة ما بعد ستالين أو حتى لدى «حلفاء» السوفيات الأوروبيين الشرقيين. ففي عبارة ب. باربر «فاق الواقع المفهوم»[٤٧]. وقد أدلى بنجامين باربر وآخرون بنقد رابع فيه اعتبروا أن مقولة التوتاليتارية إنما هي «أساس الأيديولوجية الأميركية المضادة في فترة الحرب الباردة»[٤٨].

أما نقد حنّه أرندت فكان محدوداً جداً من حيث مساحته. وقد أثيرت نقطتان في وجه نظريتها. النقطة الأولى تمّ التشكيك في صحة كون الإرهاب السمة الأساسية الوحيدة للتوتاليتارية. والواقع أنها تميّز في ما يبدو بين حالة إيطاليا الشبه توتاليتارية من جهة والتوتاليتارية التامة في ألمانيا النازية من جهة أخرى، ويرتكز تمييزها هذا على مقاربة كمية لمدى الإرهاب الذي تنشره الدولة ونطاقه. فهي تقول في إحدى الحواشي: «من الأدلة على الطبيعة غير التوتاليتارية للدكتاتورية الفاشية العدد القليل المدهش في قلّته من

(٤٥) Schapiro, p. 15, Curtis, p.62-3.

(٤٦) Friedrich, Curtis and Barber, p.8-10.

(٤٧) Ibid., p 5, 63.

(٤٨) Ibid., p.41.

الأحكام التي أُنزلت بالمناوئين السياسيين وخفّتها النسبية»(٤٩). والواقع أن أرندت تقدم استبصارات عميقة في طرق التنظيم، والدعاوى السياسية، والخطابات المفتعلة لكسب الجماهير التي يصعب كسبها. وهذا جزء من تقنيات السلطة. أما الإرهاب نفسه فهو طريقة في عزل الفرد بواسطة الخوف، وذلك بغية استكمال تفتيته حيثما وحينما يُظهر أي مقاومة للدكتاتورية التوتاليتارية. وكلمة «طبيعة» التي أُضيفت كصفة للتوتاليتارية إنما هي أقرب إلى المصطلح الفلسفي منها إلى المصطلح السياسي. فجوهر النظام التوتاليتاري هو أن ينقضّ على الدولة الليبيرالية ويقوّضها، أي على ذلك الشيء الذي تطلق عليه أرندت اسم «البنية الأساسية للحضارة الأوروبية»(٥٠). وما الإرهاب إلا مجرّد أداة. وفي رأينا أن مفهومها للإرهاب قد تحوّل إلى جوهر منفصل، انسلخ عن تحليلاتها التاريخية الثرية.

النقطة الثانية التي سيقت ضدّ أرندت تلك التي شككت في صحة «المجتمع المفتت إلى ذرات» كتفسير لظهور التوتاليتارية، وأشارت إلى وجود روابط اجتماعية عدّة كانت تربط الجماعات الاجتماعية وعملت ضمن أو ضد الحركتين: الفاشية والنازية. ومن نافل القول، إن استقلالية الروابط المدنية هي الهدف الأول على قائمة التصفية في النظام التوتاليتاري. فما إن تتم إزالة الروابط المدنية حتى يغدو الفرد المستلب، المغرّب، والمفتت لقمة سائغة(٥١).

---

(٤٩) Arendt, p.303.

(٥٠) Ibid., p.266.

(٥١) ساهم الكثير من المؤلفين في هذا النقد، ومنهم شابيرو، وكورتيس، وباربر، ولينتز.

انتهى السجال الذي دار في خمسينيات والستينيات من القرن العشرين، والذي رسمنا خطوطه العريضة، إلى تضييق صحة مفهوم التوتاليتارية، وفَقَدَ اللفظ طبيعته الجامعة، هابطاً من كونه مقولة أساسية في علم السياسة إلى كونه مفهوماً فرعياً من الأنماط السياسية المثالية حاذر معظم علماء السياسة استعماله.

غير أن السجال توسّع مع مزيد من الإضافات الآتية من علماء ماركسيين، وغير ماركسيين من دعاة السلام، ممن رأوا المنافع السياسية التي اجتناها دعاة الحرب الباردة من مساواة ألمانيا النازية بروسيا ما بعد ستالين، وامتنعوا عن استعمال اللفظ كلّياً باعتباره غير علمي. ويصف شابيرو في شيء من التفصيل سوء استعمال اللفظ والإفراط في استعماله في هذا المجال[٥٢]. وهكذا فعلى الجبهة الماركسية صُنّفت الأنظمة القومية التوتاليتارية باعتبارها فاشستية. وبدلاً من القسمة الثنائية القديمة بين التوتاليتارية والليبيرالية، اقترحوا ثلاثياً يشتمل على الفاشية، والاشتراكية، والرأسمالية.

نشأت داخل المعسكر ما بعد التوتاليتاري الذي تطوّر في ثمانينيات من القرن العشرين مقاربة جديدة ذات منحى تاريخي مقارن دقيق ساعدت على بروز تيارات عدّة: أحد هذه التيارات نبذ مفهوم التوتاليتارية تماماً، واختار «نظرية التقارب» التي من شأنها أن تفسّر التغيّر والإصلاح في الاتحاد السوفياتي باعتباره من نتائج التصنيع نفسه، واعتبار العصر الصناعي ظاهرة كلّية تعمل على

---

(٥٢) Schapiro, p.15, 18 and passim.

التجانس. كان هذا انسحاباً مريحاً بامتياز. حتى بريجنسكي، وهو مؤلّف مشارك لفريدريش في كتاب «الدكتاتورية التوتاليتارية وحكم الفرد»، انضم إلى هذا التيار، وترك فريدريش، شريكه السابق وحيداً تقريباً.

التيار الثاني النابع عن مصادر متنوّعة، والمتمثّل أساساً بأعمال خوان لينتز وألفرد ستيبان، أعاد استعمال لفظ «التوتاليتارية» وابتكر لفظ «ما بعد التوتاليتارية» لبلورة تصنيفات أكثر مرونة ودقّة. من ذلك أن لفظ «التوتاليتارية» رافق جنباً إلى جنب لفظ «التسلطية» في تفحّص لينتز لنظام حكم إسبانيا في ظل الجنرال فرانكو. وما يميز النمط المثالي للتوتاليتارية عن النمط المثالي للتسلطية إنما هو (على ما لاحظنا في الفصل السابق) وجود تعدّدية في المؤسسات، ودرجة معيّنة من التسامح مع الآراء المعارضة، وانعدام التعبئة الجماهيرية، وانعدام الحزب الأيديولوجي في النظام الثاني. وفي معنى من المعاني يمكن اعتبار التسلّطية واقعة في مكان ما بين النمطين: التوتاليتاري والديموقراطي[٥٣].

وقد أدّى عمل خوان لينتز اللاحق على أوروبا الوسطى ما بعد الشيوعية وأميركا اللاتينية إلى توسيع أفق المقارنات، لكنه لم يطّرح التوتاليتارية[٥٤]. قبل لينتز تقييد شابيرو لحدود التوتاليتارية باعتبارها مرحلة انتقالية، في الانقطاع عن الديموقراطية، أو في تطوّر التسلّطية. وبدلاً من أن يتّخذ قسمة ثنائية جديدة بين الديموقراطية

---

(٥٣) Linz, 2000, p. 159.

(٥٤) See Linz and Stepan, 1996, 38-9.

والتسلّطية، وسّع تصنيفه من الأنماط الأوروبية ليشمل أنظمة توجد في بقية أنحاء العالم، كالأنظمة التقليدية، والسلطانية، والتقليدية التسلّطية، والتسلّطية الحديثة، والتوتاليتارية، وما بعد التوتاليتارية. لا بل صنّف التوتاليتارية إلى أصناف فرعية كالتوتاليتارية الحقيقية، و«التوتاليتارية المعطّلة» (وهي نسخة عن شبه التوتاليتارية التي اقترحتها أرندت لوصف النظام الإيطالي)، وما بعد التوتاليتارية[٥٥]. ولذا يمكن اعتبار لينتز منظّراً لكل من التوتاليتارية والتسلّطية.

معنى هذا الثلاثي الأوروبي الجديد (الديمقراطية ـ التسلطية ـ التوتاليتارية) لا يكمن في الحاجة إلى تصنيف التوتاليتارية في وصفها مختلفة عن النظام الديموقراطي، بل لتمييز مختلف أنواع النظم غير الديمقراطية، وفوق كل شيء فصل أنظمة التعبئة الجماهيرية/ الواحدية عن النظم التعدّدية/ البيروقراطية. وعلى المستوى الأخلاقي قد تبدو الأنظمة التسلّطية أقلّ أذى نسبياً. فهي تقع في مكان ما بين التوتاليتارية والديموقراطية[٥٦].

بفضل الجهود الدقيقة التي بذلها شابيرو، وباربر، ولينتز، وستيبان، وسواهم في مجال تصنيف الأنماط، احتفظ مفهوم التوتاليتارية بمكانة ثانوية في العلوم الاجتماعية؛ وهذه المكانة الثانوية موضوعية ونافعة. والتوتاليتاريون المحدودون يُظهرون كيف أن هذا النموذج إنما هو مرحلة في سلسلة متصلة، لحظة نابعة من

---

(٥٥) Linz 2002, p.3-4 and 13 and passim.

(٥٦) للاطلاع على المزيد من المعلومات أنظر Franz Neumann 1957, p.243; Linz 2000, p.3; and Linz and Stepan 1996, p.40 and passim.

أزمة أوروبا ما بعد الحرب العالمية الأولى، ووضع كان مشحوناً بالكثير من البدائل الأخرى.

وثمة خدمة أخرى أسداها باربر، وشابيرو، ولينتز، من جملة مؤلّفين آخرين، وهي إظهار الطبيعة النسبية والمرنة لهذا النظام. ولا بدّ لأي تنظير يحاول التقاط جوهر التوتاليتاري، إذا جاز للمرء أن يتحدّث عن «جوهر» هنا، من أن يأخذ في الاعتبار ديناميكية النموذج التوتاليتاري. بعبارة أخرى، ينبغي ألا يمثُل الجوهر في اعتباره «معطى» منطقياً، بل بنية دفّاقة.

وسرعان ما تشكّل معسكر تسلّطي خالص، أفضل ممثليه آموس برلمتر[٥٧]، منتقد لنتز. فقد طهّر برلمتر التصنيف السياسي من مفهوم التوتاليتارية وأصبحت التسلّطية في نظريّته هي النوع الكلّي الوحيد النقيض للديموقراطية. هي ذي القسمة الثنائية القديمة التي سادت في خمسينيات القرن العشرين في حلّة جديدة. وبغية تفادي مثل هذه الثنائية المانوية، يعالج برلمتر التسلّطية باعتبارها نوعاً يدلّ على كوكبة، أو أنواع فرعية من مختلف الأنظمة غير الديموقراطية. وهذه هي: النموذج البولشفي (روسيا)، النموذج النازي (ألمانيا الهتلرية)، النموذج الفاشي (إيطاليا في عهد موسوليني)، والنموذج التعاوني corporative (البرتغال في ظل سالازار، وإسبانيا في عهد فرانكو، والدكتاتوريات العسكرية في أميركا اللاتينية)، وأخيراً النموذج العسكري البريتوري

---

(٥٧) Perlmutter, *Modern Authoritarianism, A Comparative Institutional Analysis*, New Haven and London, Yale University Press, 1981 (التسلّطية الحديثة، تحليل مؤسساتي مقارن).

Praetorian (القائم في البلدان النامية غير الديموقراطية)(٥٨). ثمة طبعاً نماذج تسلّطية، لكن برلمتر يفرط «مطّ» هذه المقولة لدى تطبيقها بحيث يجعلها غامضة، أو غير قابلة للتطبيق. والواقع أنها تُستعمل لوصف معظم الأنظمة السياسية المفتقدة إلى حكومات تمثيلية منتخبة دستورياً، من المملكة العربية السعودية إلى إسبانيا، ومن أميركا اللاتينية إلى مشيخات الخليج القبلية. انعدام التمايز كان النقد الذي وجهه برلمتر بحق إلى المفكرين التوتاليتاريين؛ والمفارقة هي أن بديل برلمتر يعاني هذا العيب نفسه.

في حقبة ما بعد الحرب الباردة، ولّد انهيار «المعسكر الاشتراكي» في أوروبا الشرقية، وتفكك الاتحاد السوفياتي، اهتماماً متجدّداً بفكرة التوتاليتارية، وصفه لينتز وآخرون بـ«الانبعاث المستغرب» في صفوف العلماء والناشطين الاجتماعيين، الذين وجدوا المقاربة التسلّطية غير ملائمة لتحليل النظام السياسي الذي عاشوا في ظلّه وعانوا منه. لا بل إنهم وجدوا الفكرة بمثابة مفهوم يشرعن ذلك النظام ويدافع عنه(٥٩). وتستحق إحدى الدعوات البارزة إلى إعادة الاعتبار إلى هذا «الرفيق» القديم، أي التوتاليتارية، أن تُورد هنا: «أدرك تماماً، كما كتبت فرانسواز فوريه، أن مفهوم التوتاليتارية ليس مقبولاً بصورة كلّية، لكن ما زال يتوجّب عليّ أن أكتشف مفهوماً أنفع في تعريف أنظمة تفتيت المجتمعات المؤلفة من أفراد مجرّدين بصورة منظّمة من روابطهم السياسية وخاضعين للسلطة «الشاملة» لحزب أيديولوجي وزعيمه. وبما أننا نناقش نمطاً

---

(٥٨) Perlmutter, 1980, p.62 and passim.

(٥٩) Linz, 2000, p.3-4.

مثالياً، فلا مبرّر لاعتبار هذه الأنظمة متماهية، أو حتى قابلة للمقارنة من كل وجه...»[٦٠].

لقد رأينا لدى تفحّصنا الأدبيات المتعلّقة بالتوتاليتارية في فترة ما بعد الحرب، نشوء ثلاث مدارس: مدرسة الحدّ الأقصى، مدرسة الحدّ الأدنى، والمدرسة اللاتوتاليتارية. مدرسة الحدّ الأقصى طبّقت التوتاليتارية على ألمانيا، وإيطاليا، وروسيا، وحلفائها ومقلديها: إسبانيا، والبرتغال، ورومانيا ما قبل الشيوعية التي قلّدت النموذج الإيطالي أو الألماني؛ أمم أوروبا الشرقية «الاشتراكية»، بالإضافة إلى الصين، كوبا وسواها، التي اتبعت، إلى حدّ ما، النموذج الستاليني. أما اللاتوتاليتاريون فقد اطّرحوا المفهوم باعتباره غير علمي، واستعاضوا عنه بمصطلح التسلّطية.

وفي ما بين الاثنين قصرت مدرسة الحد الأدنى تطبيق المصطلح على ألمانيا النازية، وإيطاليا الفاشية، وروسيا الستالينية. وفي صيغة محدودة أخرى للحدّ الأدنى، تمّ تحديد إيطاليا في وصفها حالة توتاليتارية فاشلة أو «معوّقة». نحن نميل إلى هذا الرأي الثالث.

المفهوم المقارن: ألمانيا، إيطاليا، وروسيا

الثلاثي ألمانيا، روسيا الستالينية، وإيطاليا هي العائلة الكلاسيكية للتوتاليتارية. غير أن التفحّص المقارن لهذه الحالات الثلاث من هذه العائلة يكشف أنها تختلف من حيث النظام الذي كان سائداً فيها قبل الحقبة التوتاليتارية، ومن حيث طبيعة مجتمعها

---

(٦٠) Linz, 2000, p.4.

المدني، ومن حيث الأيديولوجيا ومنابع النشوء. وتُظهر المقارنة أن للحالات الثلاث سمات مشتركة أيضاً.

السمات الأساسية المشتركة

في الحالات الثلاث كلّها المطروحة هنا، ثمة تعبئة جماهيرية شاملة، وحركة أيديولوجية ناشطة خلال واحدة من أعنف الأزمات التي عصفت بأوروبا، ألا وهي الحرب العالمية الأولى. كما تميّزت جميع هذه الحالات بوجود منظمة عالية الانضباط من النشطاء المتفانين، الباحثين عن ضرب ما من ضروب اليوتوبيا: الشعب (Das Volk) (ألمانيا)، الدولة (إيطاليا) أو الثورة البروليتارية (روسيا). أما صورة، وطريقة، ووسيلة التعبئة الجماهيرية التي اعتمدتها هذه المنظّمات فكانت جديدة، فعّالة، ومناسبة جداً للمجتمع/الطبقة التي توجّهت إليها. كان للمنظّمات الثلاث مسحة عسكريتارية؛ إذ كان لها جناح مسلّح، وقوة مسلّحة بالدرجة الأولى[٦١]. وتشترك

(٦١) كانت اللجنة العسكرية في روسيا قد نُظّمت قبل العام ١٩١٧ بقيادة ليون تروتسكي؛ والحزب الفاشستي الإيطالي كان، وفقاً لكلمات زعيمه، كان منظمة شبه عسكرية في خدمة الدولة؛ كما أن قوات هتلر الخاصة المعروفة بـ SS كانت جزءاً من المنظمة النازية لكنها دُمجت في القوات المسلحة بعد صعود هتلر، حول جمهورية وايمار في ألمانيا ما بعد الحرب العالمية الأولى، أنظر David Abraham, *The Collapse of Weimar Republic: Political Economy and Crisis*, NY and London, Holmers and Meir, (1981) 1986 (انهيار جمهورية فايمار: الاقتصاد السياسي والأزمة)؛ Eric Eyck, A History of Weimar *Republic*, Harvard, 2 Vols, 1962-4 (تاريخ جمهورية فايمار). حول ألمانيا النازية، أنظر أيضاً Shearer, op.cit. حول تجربة روسيا، أنظر *Deutcher*, op. cit. وانظر =

الحركات الثلاث في وعود مهدوية، كما أنها تبدي الاحتقار أو الانتقاد التام للسياسة الليبيرالية، متابعةً غاياتها بواسطةِ نشاطات مؤسساتية (شرعية) ومن خارج المؤسسات (لاشرعية)، وفي جملتها سياسة العنف القاعدي، والتمرّد، أو الانتفاضة المسلحة. وقبل استلامها السلطة، كانت هذه الحركات تشارك مشاركة فعالة في السياسة المؤسساتية الليبيرالية، مثل الانتخابات، والبرلمانات والنقاشات البرلمانية، وتعبئة الرأي العام عبر وسائل الإعلام الجماهيرية، وكانت تتمتّع بدرجة عالية من الشعبية في أوقات الأزمات، غير أنها لم تتمتع أبداً بأكثرية عددية (٥٠٪+١)[٦٢]. وحدهم البلاشفة ما قبل الستالينيين أبدوا احتراماً للانتخابات في روسيا، لكنهم كانوا يعتمدون على احتياز أغلبيات مطلقة في مجالس السوفييت (مجالس العمّال والفلاحين) بدلاً من الانتخابات العامة. غير أن القواعد الانتخابية لهذه المجالس (مجالس السوفيات) لم تشكل قط أكثرية على المستوى الوطني؛ كما أن الأسطورة

= أيضاً Ferenc Feher, Agnes Heller and Gyorgy Markus, Dictatorship over Needs, Basil Blackwell, Oxford, 1983. (دكتاتورية فوق الحاجات). حول إيطاليا، أنظر V. Gonzalez, *Mussolini's Italy*, Part III, London, 1935. (إيطاليا في عهد موسوليني)؛ Rinn S. Shinn (ed.), *Italy a country study*, Foreign Area Studies, America University, 1985. Richard F. Nyrop (ed.), *Federal Republic of Germany, a country study*, Foreign Area Studies, The America University, 1982.

(٦٢) حول الانتخابات السوفياتية في العام ١٩١٧ ـ ١٨، أنظر Oliver Henry, The *Election to the Russian Constituent Assembly*, Radkey, Oxford, 1950, p. 14, 16-17, and 21 (انتخابات المجلس النيابي الروسي).

القائلة إن مجالس الفلاحين، والعمّال، والجنود تشكّل «أكثرية الأمة» قد مزّقت شر تمزيق عبر تفحص الانتخابات العامة وانتخابات المجالس المحلية في ١٩١٧ ـ ١٩٢١. فـ«الأكثرية» التي فاز فيها البلاشفة في «مجالس السوفيات» كانت محل شك نظراً إلى أنهم لم يتوصّلوا قط إلى الفوز بأكثر من ٢٠٪ من الأصوات على مستوى الأمة في الانتخابات العامة(٦٣). أما الانتخابات الألمانية والإيطالية التي أدت إلى فوز الحزبين النازي والفاشي، فقد كان لها السمات نفسها: فوز بأقلّ من أكثرية هزيلة، لكن تدمير كامل للآلة الانتخابية بمجرد الوصول إلى السلطة (أنظر في الجداول الملحقة حول الانتخابات الألمانية، والإيطالية، والروسية)(٦٤). وللإبقاء على قبضتها على السلطة، علّقت الحركات الثلاث عمداً المؤسسات التمثيلية المنتخبة، وعبّرت عن نزوع نخبوي إلى بسط وصايتها على مصائر الأمة(٦٥).

---

(٦٣) Oskar Anweiler, *The Soviets: The Russian Workers, Peasants, and Soldiers Councils*, 1905-1921, translated from the German by Ruth Hein, Pantheon Books, NY, 1974, p.209, 210 and passim (السوفيات: مجالس العمّال، والفلاحين، والجنود الروس). وانظر أيضاً: George Jackson and Robert Devlin (eds) *Dictionary of the Russian Revolution*, Westport, CT, Greenwood Press, 1989, p.543 and passim.

(٦٤) حول الانتخابات الإيطالية والألمانية أنظر Christopher Setom-Watson, *Italy from Liberalism to Fascism*, 1870-1925, London, Methven & Co. 1967, p.647-649 (إيطاليا من الليبرالية إلى الفاشية). Wilhelm Dittmann, Das *Politische Deutschland vor Hitler, Zurich*, NY: Europa Verlag, 1945. Appendix C (ألمانيا السياسية قبل هتلر).

(٦٥) See A. J. Gregor in *Origins and Doctrine of Fascism*, 2002 (أصول =

في الحالات الثلاث، طوّر الحزب الجماهيري أدوات هيمنة للإقناع والإكراه من المستوى المحلي فصاعداً. وإذ تمّ الاستيلاء على السلطة، أُنشئت آلية هجينة من الدولة والحزب أضفت عليها تماسكاً صوّانياً. التعبئة الجماهيرية عبر الدولة ـ الحزب خليط صارم يعيش على الطاعة العمياء ويقضي على المخالفة، ويتجلّى هذا في مبدأ المركزية. وإذ أحكم السيطرة على ولاء الأفراد المفتتين في المجتمع الجماهيري للقيادة الكارزمية والوعد اليوتوبي بالتحرر أو العظمة القومية، راح اللوياثان الجديد يجتاح مؤسسات الدولة معيداً هيكلتها في منظومة شديدة المركزية. فقد تحكّم في السلطة التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، وجرّدها من طابعها القانوني محوّلاً إياها إلى امتدادات أو ملحقات للحزب. أما الجيش والشرطة السرّية فقد أُعيد تنظيمهما بصورة جزئية كما حصل في ألمانيا، أو أعيدت هيكلتهما كلياً كما في الجيش الأحمر الروسي. وما إن توطد أمر لوياثان الدولة ـ الحزب حتى أخذ يهاجم المجالات الاجتماعية المستقلّة. فتم القضاء على تعدّدية الأحزاب؛ وأُلغيت الصحافة الحرّة. ولم يُترك أي مجال خاص خارج سيطرة الهيئة السياسية

= الفاشية ومذهبها). Eric Hobsbawm, The Age of Extremes, The Short *Twentieth Century*, 1914-1991, Abacus, London, 1994, p. 40 and passim (عصر الغلوّ: القرن العشرون القصير، ١٩١٤ ـ ١٩٩١). Leszek Kolakowski, *The Myth of Human Self-Identity: Unity of Civil and Political Society in Socialist Thought*, in Chandran Kukathas, David W. Lovell and William Maley (eds), *The Transition from Socialism, State and Civil Society in the USSR*, Longman Cheshire, 1990, p.88-90 (التحوّل من الاشتراكية والدولة، والمجتمع المدني في الاتحاد السوفياتي).

التوتاليتارية، أو لم يدمج فيها. فالروابط الاجتماعية كالنقابات، والاتحادات، أُخضعت جميعها لإدارة الحزب؛ وفي الحالة الروسية أُدمجت مؤسسة الملكية الخاصة، سواء أكانت في شكل مجالس أو مزارع جماعية صغيرة، في إطار الاقتصاد الموجّه الذي تديره الدولة أو تمتلكه. وقد راح بيروقراطيو الدولة ـ الحزب يديرون مباشرة مجمّعات صناعية في حين أُكرهت الملكيات الريفية الصغيرة والكبيرة على التأميم: على صورةمزارع تعاونية أو مزارع دولة. وكان من شأن حضور ماكينة الحزب على كل مستوى من مستويات التنظيم الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي تحييد أو تقويض استقلالية المجال الاجتماعي. وتسللت هيمنة الدولة ـ الحزب أيضاً إلى مجال الإعلام بحيث سيطرت على وسائل الإعلام وعلى لغة الاتصال نفسها(٦٦).

وفيما شقّت ماكينات الحزب والدولة العملاقة طريقها عبر المجتمع، راحت المجالات الخاصة تتضاءل تدريجاً حتى انحدرت إلى مجرّد الأفكار والمشاعر الفردية في حدها الأدنى. ولم يعد في وسع المجتمع أن يبدي أي مقاومة إلا بمقدار ما كان يمتلك طريقة مؤسساتية لعمل مراكز السلطة التعددية، ولمجتمع مدني قوي شرط أن يكون هذا مستعداً أو قادراً على الاحتفاظ بهذه الاستقلاليته بدلاً

(٦٦) Mussolini, 1935, p.75 and passim. Ronald J. Hill and Peter Frank (eds.), *The Soviet Communist Party*, London, (1981) 1983, p. 74-5. (الحزب الشيوعي السوفياتي). اختارت روسيا التأميم الشامل، واختارت إيطاليا النقابات المتحدة corporative، أما ألمانيا فاختارت السيطرة التنظيمية على الصناعات والأعمال.

من السقوط أمام الخوف، و/أو التضحية باستقلاليته من أجل مثال أعلى رومنطيقي للعظمة القومية (ألمانيا فوق الجميع) أو تفادي الغليان الثوري[٦٧]. وقد احتفظت الدولة في جميع هذه الحالات بـ«حق» تحديد من هو عدو الدولة (دولة الشعب Volkstaat، أو الدولة الاشتراكية، أو الدولة بكل بساطة). والتعبير الأفضل عن هذا الموقف هو قول موسوليني: «كل شيء داخل الدولة، لا شيء خارج الدولة، ولا شيء ضد الدولة». وحيثما كانت الأيديولوجيا عنصرية استهدفت الأعراق غير النقية، كالساميين، جماعياً. حيثما كانت الأيديولوجيا الجماعية هي السائدة كانت كل الجماعات المناوئة لـ«المجتمع الجديد» مستهدفة. وفي الحالات كلّها، المعارضون السياسيون، والمنشقون عن الحزب، أو القادة المترددون كانت تتمّ تصفيتهم. من ذلك أن الملايين هلكوا في روسيا السوفياتية خلال عملية التحوّل الاشتراكي في ظلّ ستالين، أي «عملية تراكم بدائي» رديئة. غير أن الإكراه ليس إلا وجهاً واحداً، فالنظامان في ألمانيا وإيطاليا كانا يتمتّعان بدعم حقيقي من طبقات رجال الأعمال، والطبقات الوسطى، والطبقات الدنيا والمهمّشة؛ وكان البلاشفة يتمتّعون بتأييد في صفوف عمّال المدن، وفقراء الفلاحين، والمثقفين المستلبين. وفي نظر المؤرخ الماركسي، إريك هوبزباوم، فإن كلاً من ألمانيا النازية، وإيطاليا الفاشية، وروسيا الستالينية قد حقّقت أرقاماً قياسية مذهلة في إعادة

---

(٦٧) يتوافق المؤرخون على أن استيلاء النازيين والفاشستيين على السلطة يُعزى جزئياً إلى رد فعل على استيلاء البلاشفة على روسيا، وعلى أن كلا الفريقين، النازي والفاشي، كان من أشدّ أعداء «الانقسامات» القومية التي يسبّبها الصراع الطبقي.

التأهيل الاقتصادي، والعمالة، وحتى شيئاً من الازدهار، خلال فترة الأزمة الاقتصادية الكبرى[٦٨]. وقد اجتذبت تكتيكاتهم العنيفة رعاع المدن وأشباههم. والوحشية التي قُضي فيها على المعارضة تشهد على وجود مقاومة كان من شأنها أن تخفف، في إيطاليا مثلاً، من طبيعة التوتاليتارية.

الاختلافات

بالرغم من أوجه التشابه القائمة، فإن الحركات والأنظمة الإيطالية، والألمانية، والروسية كانت تختلف الواحدة عن الأخرى اختلافات واسعة. فالتوجّه الجماعي الروسي كان يستهدف إقامة مجتمع لاطبقي، ومجتمع أممي بلا دولة، مرتكز إلى الملكية الجماعية والإدارة التعاونية للأصول الإنتاجية. أما الفاشيون والنازيون فكانوا ميّالين إلى دولة قوية، موحّدة؛ إمبراطورية تسيطر سيطرة محكمة على المجتمع، وترتكز على أسواق منظمة وخاضعة للسيطرة، واقتصاد تعاوني وخاص. والنموذجان الألماني والإيطالي ينتميان إلى الفئة الدولانية ـ القومية؛ أما روسيا الستالينية فكانت تنتمي إلى الفئة الجماعية ـ التنموية.

ولعلّ هذا الفرق الكبير يفسّر السبب في انهيار نموذجَي التوتاليتارية الفاشي والنازي تحت وقع مغامراتهما العسكرية. أما النموذج الستاليني، فقد تداعى جراء إخفاقه في تحقيق الوعد الكبير

---

(٦٨) Eric Hobsbawm, *The Age of Extremes*, op. cit. 128-9.

بالتحرّر من عالم الحاجة(٦٩).

ومن الاختلافات الأخرى الاختلاف الأيديولوجي. فقد شاركت النظرية الماركسية فكر التنوير الليبيرالي العقلاني في الحاجة إلى توسيع المساواة السياسية والتخلّص من التراتبيات الاجتماعية الإقطاعية. لكن الخطاب الماركسي حاول تقديم مقاربة كاملة للتحرّر الليبيرالي، أي توسيع المساواة إلى ما وراء المجال السياسي لتطاول المجال الاقتصادي أيضاً. فالإطار الرأسمالي يُعتبر، من وجهة النظر الماركسية، قيداً يلجم الحرية الكاملة. لأن سلطة الثروة تقيّد، وفقاً لهذه النظرة، الحريات السياسية وتحدّد علاقات السلطة السياسية. فالنزعة التحرّرية الماركسية الجذرية تقف على النقيض التام من الداروينية الاجتماعية، أي التراتبيات العنصرية التي اعتمدتها النازية والفاشية. ولعلّ ذلك قد شكّل أساساً كافياً للتحالف الغربي الروسي ضد ألمانيا النازية، على الرغم من العوامل الجيوسياسية المتعلّقة بالحرب العالمية الثانية. ومن الجائز أيضاً أن ما جمع النازية والستالينية، وفرّق بينهما، إنما هو كراهية كل منهما للآخر ورفضه له.

أخيراً، كانت ألمانيا هي الأكثر تقدّماً من حيث الصناعة والتكنولوجيا، والتمدّن والثقافة؛ بينما كانت روسيا تكافح من أجل التصنيع واللحاق بالركب الصناعي. أما إيطاليا فكانت في منزلة

---

(٦٩) Martin Walker, *The Waking Giant, Gorbachev's Russia*, Pantheon Books, NY, 1986, chapter 6 on the party's 27th congress, p.85 and passim (صحوة العملاق، روسيا غورباتشيف).

متوسطة. وقد كان من شأن هذه الاختلافات أن تحدّد المسارات المختلفة لكلّ من هذه الأنظمة.

نجاح ظرفي

كان نجاح التوتاليتارية مشروطاً؛ وقد جاء دائماً في فترة تأزم. ففي الحالة اليسارية الجماعية (الروسية)، تسبّبت الحرب العالمية الأولى بأزمات متعدّدة. كانت روسيا تعيش آخر أنماط حكم الفرد المستبدّ في أوروبا؛ وكانت أمة حديثة العهد بالتصنيع؛ وكانت تتسم بهيكليات إقطاعية زراعية في حال غليان، كما كانت تزخر بالحركات الشعبوية الاشتراكية القوية، غير أن قواها الليبيرالية كانت ضعيفة. والواقع أن فترة شباط ـ تشرين الأول ١٩١٧ شهدت ثلاثة تغيّرات جذرية متزامنة ومتلاقية بصورة فريدة: ثورة ليبيرالية لإنهاء حكم الفرد (شباط ١٩١٧)، تمرّد فلاحيّ مسلّح للاستيلاء على الأراضي (صيف ١٩١٧)، وثورة شعبوية للطبقة العاملة على الليبيراليين القوميين مشعلي الحروب (تشرين الأول ١٩١٧)[(٧٠)]. فالهزيمة، والتعب من الحرب، والتفكك الاقتصادي الناجم عن الحرب، فتتت شرعية الحكم القيصري الفردي ووريثه الليبيرالي. كما أن

(٧٠) Leon Trotsky, *The History of the Russian Revolution*, translated by Max Eastmann, 1931, online version www.marxists.org. يقدّم هذا الكتاب رواية تكاد تكون يومية للاضطرابات الثورية التي تتيح، مع التفاصيل الكثيرة، إعادة تقويم هذه الأزمة التاريخية المتعددة الملامح. كانت روسيا آخر دولة تخضع للحكم الأوتوقراطي بأوروبا، وآخر بلد يعاني من أصفاد الإقطاع، وأول بلد يعرف حركة عمالية مدينية قوية.

الآراء المناوئة للحرب أضعفت الثقة بحكومة الكاديت (الليبيراليون الدستوريون) الميّالة إلى روح القومية السلافية الجامعة.

أما في ألمانيا وإيطاليا فقد كانت الروح القومية عاملاً أكبر. ففي كلا البلدين كانت مصداقية الدولة الليبيرالية نفسها محل شك؛ لأنه كان يُنظر إليها باعتبارها ترتكب فعل خيانة قومية[٧١]. وكان لإذلال إيطاليا في «مؤتمر فرساي» للسلام المفعول نفسه. وكانت الكوارث الاقتصادية تفعل فعلها أيضاً. فالتعويضات عن الحرب والأزمة الاقتصادية الكبرى أجهزت نهائياً على جمهورية فايمار التي أنهت الحكم الملكي في العام ١٩١٨. كانت كلفة الحرب هائلة على قدر ما كان التفكك الاجتماعي هائلاً[٧٢].

مصادر متعدّدة للتوتاليتارية

جاءت المبادرة إلى التنظير للدولة التوتاليتارية وفرض هيمنتها الشاملة من إيطاليا موسوليني، غير أن هذه المبادرة أخفقت في تحقيق غاياتها، استناداً إلى معظم الدراسات. فالنجاح قد تحقّق في ألمانيا النازية التي زعمت رفض مفهوم التوتاليتارية الدولانية[٧٣]، وفي روسيا

---

(٧١) حتى الخليفة المسلم القديم العهد في اسطنبول لم يتمكّن من تحاشي عواقب الحرب؛ إذ فقد هالته في أعين القوميين الأتراك الذين التفّوا حول مصطفى كمال أتاتورك.

(٧٢) كانت تعويضات الحرب مكلفة على إيطاليا وألمانيا. ثم أنتجت أزمة ١٩٢٨ عاملاً آخر. أنظر Shinn (ed.), op. cit. p.48-50; and Nyrop (ed.), op. cit., p.32-33.

(٧٣) لم يكن هتلر يوافق، استناداً إلى أرندت، على مفاهيم موسوليني التوتاليتارية

ستالين التي اعتنقت رسمياً نظرية ماركس الرافضة للدولة[٧٤].

السؤال عن أسباب إخفاق إيطاليا غني بالعبر بقدر غنى السؤال عن أسباب نجاح ألمانيا النازية وروسيا الستالينية. ومن الأسئلة المركزية أيضاً: كيف يفسّر تطور النموذج التوتاليتاري في الوقت نفسه في بلدان متقدّمة وبلدان أقلّ تقدّماً، كألمانيا وروسيا في ثلاثينيات من القرن العشرين؟ هذان سؤالان جوهريان ويستحقّان التفحّص.

إذا فهمنا التوتاليتارية باعتبارها محاولة هيمنة لتركيز السلطة عبر دمج الحزب الجماهيري والدولة في كيان واحد، واستعمال هاتين الآلتين الجديدتين القسريتين لإلغاء الحدود الفاصلة بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني واجتياح المجتمع المدني وإخضاعه للسياسي، فإن نجاح مثل هذه المحاولة الاجتياحية الشاملة، سيتوقف حينها على صلابة الفصل بين المجتمعين السياسي والمدني، ونضج المؤسسات الاجتماعية والسياسية وطول عمرها وقدرتها على كبح التعديات على الحريات.

تصدر التوتاليتارية عن مصدرين مؤسساتيين مختلفين، أحدهما اجتماعي والثاني سياسي.

وتشديدها على الدولة، بل كان الفولك (أي الشعب) هو مثاله لا الدولة. أرندت، المرجع المذكور ص ٣٠٣.

(٧٤) التفكيك النهائي للدولة موضوع أساسي في النظرية الماركسية السوسيو ـ سياسية. فعشية ثورته كرّر لينين مراراً المفاهيم الماركسية في كلامه على الدولة والثورة (State and Revolution)، لكنه سرعان ما انطلق في اتجاه معاكس، فشكّل الجيش الأحمر، ووسع البيروقراطية التي كانت له شكاوى لا تنتهي من توسّعها.

المصدر السياسي:

يمكن أن نستدلّ من الحالات الثلاث المدروسة هنا إلى أن الشرط التوتاليتاري لا يمكن أن يولد إلا من ضعف أو جدّة الفصل بين السلطات، وهي سمة مشتركة بين أنظمة الاوتوقراطية «المتأخرة»، أو التاريخ الديموقراطي القصير المدّة. بعض هذه الديموقراطيات «المتأخرة» (كألمانيا وروسيا) برز في زمن من التغير الاجتماعي الكامل الذي حمل الطبقات الدنيا (الطبقة الرابعة) إلى مضمار النشاط السياسي، بحيث راحت سياساتها الراديكالية (المتطرفة) تهدّد السياسات الأكثر ليبرالية(٧٥).

تلك كانت حال روسيا، وحال ألمانيا أيضاً إلى حد ما. أما إيطاليا فقد عرفت فيها المؤسسات الليبرالية تاريخاً أطول مدة يرقى إلى العام ١٨٧٦. فالموقع القوي الذي كان للتاج، والنقابات، والكنيسة الكاثوليكية في الحياة الاجتماعية والسياسية، تحدّى دولة الفاشست التوتاليتارية. كان على موسوليني أن يعترف بالوضع الخاص للفاتيكان سنة ١٩٣٤، وهو واقع ما زال قائماً حتى اليوم. «لم تتمتع الفاشية بالسيطرة التامة على النظام السياسي الإيطالي وأعضائه. وكانت عاجزة وغير مستعدة لأن تقوّض المؤسسات السياسية والبيروقراطية كافة وتعيد تشكيلها [لم يحدث فيها Gleichshaltung (مساواة) كما في ألمانيا النازية]، ولذلك اضطرت إلى تشاطر السلطة مع جهاز الدولة الملكي في صميمه، ومع

---

(٧٥) Hobsbawm, *The Age of Capital*, Weidfeld & Nicholas, London, 1975, p. 120 , 155 and passim,

الكنيسة. وقد عجزت عن إيجاد مؤسساتها الخاصة، من ذلك التعاونيات المهنية، الحزب القومي الفاشي، والنقابات الفاشية»(٧٦).

لم يتمكّن إلدوتشي (موسوليني) أبداً من تجاوز تعدّد المراكز المؤسساتية للدولة والمجتمع الإيطاليين. فقد ذهب في قولَيْن من أقواله المشهورة جداً التي كثيراً ما يستشهد بها علماء الاجتماع والسياسة، إلى التعبير عن شكواه قائلاً: «لم أكن، والحق يقال، دكتاتوراً لأن قدرتي على الحكم كانت تتطابق مع إرادة الشعب الإيطالي على الطاعة»(٧٧). وهو يذهب في كلام آخر إلى أبعد من ذلك فيبلور الضوابط والتوازنات، الاجتماعية منها والسياسية، التي كان عليه أن يتعايش معها إلى القول: «إذا استطعتم أن تتخيّلوا الجهد الذي بذلته بحثاً عن توازن ممكن أستطيع فيه تحاشي اصطدام القوى المتقابلة التي كانت تتلامس جنباً إلى جنب، وتتحاسد، وتستريب بعضها من بعض، الحكومة، الحزب، الملك، الفاتيكان، الجيش، الميليشيا، الولاة، قادة الحزب الريفيين، الوزراء، رئيس الكونفيديراتسيوني [التعاونيات المهنية corporative] والمصالح الاحتكارية العملاقة، إلخ. أمكنكم أن تفهموا أسباب عسر هضم التوتاليتارية التي لم أتوصل معها إلى تذويب هذا

---

(٧٦) Gianfranco Pasquino, *The Demise of the First Fascist Regime and Italy's Transition to Democracy*, 1943-1948, in Guillermo O'Donnell et al. (eds.), (سقوط النظام الفاشستي الأول وتحول إيطاليا إلى الديموقراطية) *Transition from Authoritarian Rule, Southern Europe*, The John Hopkins University Press, Baltimore and London, 1968, p.47.

(٧٧) Cited above by O'Donnell; ibid., p.47.

«العقار» الذي كان عليّ أن أقبل به سنة ١٩٢٢ بلا تحفظات»[٧٨].
هذه الاعترافات تناقض بحدة تبجّحه «بأننا، بعبارة أخرى، دولة تسيطر على كل القوى الفاعلة في الطبيعة. فنحن نسيطر على القوى السياسية، ونسيطر على القوى المعنوية، ونسيطر على القوى الاقتصادية، ولذلك فنحن دولة تعاونية مكتملة النمو»[٧٩].

يبدو أن تعددية إيطاليا المؤسساتية كانت أصلب نسبياً من أن تُزال بسهولة. فالكنيسة الكاثوليكية ومؤسساتها الاجتماعية، والتاج واستقلاليّته كقوة سياسية، والنقابات (من رجال الأعمال إلى الحرفيّين)، قد احتفظت بشيء من استقلاليتها في ظل الدولة الفاشية. كذلك فعلت الطبقة الصناعية الرأسمالية. كما أن الميراث المحلّي المجزّأ للبنية الاجتماعية الإيطالية، وهو من نتائج ضعف إيطاليا الصناعي، كان عقبة أخرى قاومت القياسي المترتب على سيطرة الدولة التامة.

شكّلت الدولة الفاشية، من المنظور التاريخي، انقضاضاً على الدولة الليبيرالية، ومؤسساتها الاجتماعية والسياسية المتنوّعة المتعددة، لكن الهيمنة الشاملة في حال إيطاليا قد «توقّفت» جراء هذه القيود المؤسساتية والمجتمعية.

المصدر الاجتماعي

الظرف التوتاليتاري ينمو ويترعرع في حاضنة تفتيت المجتمع الجماهيري إلى ذرات atomization، في المعنى الذي بلورته أرندت

(٧٨) من كلام لموسوليني إلى صديق نقابي قديم، أنظر Linz, 2000, p.166.
(٧٩) موسوليني، ١٩٣٥، ص ٤٠.

ونويمان؛ وهذه الحالة تفترض وجود مجتمع مدني ناضج، لكنه مجتمع حلّت فيه الجماهير محل الطبقات، وتعمل فيه الانشطارات الاجتماعية المتناقضة على تجزئة وشلّ إرادة المجتمع عن مقاومة الهيمنة الكلية. وهذه هي حال ألمانيا، وإلى حدّ ما إيطاليا. ثانياً، ربما نشأت التوتاليتارية عن مجتمع مدني ضعيف أقل تطوراً، مجتمع لا توجد فيه مؤسسات اجتماعية كافية لمقاومة انقضاض الدولة ـ الحزب وهيمنتهما. وهذه هي حال روسيا الستالينية. وخير من أدرك الاختلافات بين روسيا والغرب في مجال العلاقات بين الدولة والمجتمع هو المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي. ففي الحال المتقدّمة يضعف المجتمع المدني الناضج جراء انقساماته وانشقاقاته الداخلية. أما في الحالة المتخلّفة فلا يزال المجتمع المدني حديث الولادة وهشاً. وسبب الاختلاف يتعلق بدرجة التصنيع ونمو المدن ونضج المؤسسات المجتمعية[٨٠].

كان التصنيع في ألمانيا متقدّماً كثيراً على حال التصنيع في روسيا. فعدد سكان المدن فيها كان أقرب إلى عدد سكان الأمم الأكثر تقدماً كبريطانيا وفرنسا، والولايات المتحدة. من ذلك أن عدد المدن النصف مليونية كان أربعة في العام ١٩٠٠، وأضحى أكثر من ثمانية سنة ١٩٣٣. كما كانت نسبة عدد سكان المدن ٢٨,٨٪ سنة

---

(٨٠) كان المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي أول من فكر في هذا الاختلاف بين روسيا وأوروبا الغربية: أنظر The Gramsci Reader, *Selected Writings*, 1916-1935, edited by David Forgacs, NY, New York University Press, 2000, p.222 and passim. (مقتطفات من كتابات غرامشي، ١٩١٦ ـ ١٩٣٥) وانظر أيضاً John Ehrenberb, *Civil Society, The Critical History of an idea*, NY, New York University Press, 1999, p.208-211.

١٩٠٠، ثم تجاوزت ٤٣٪ ثلاثينيات من القرن العشرين(٨١). وبالمقارنة، كانت روسيا بلداً ريفياً، ولم تكن نسبة عدد سكان المدن فيها تتجاوز ١٢,٨٪ سنة ١٩٠٠ و٢٤,٧٪ سنة ١٩٣٣(٨٢). وفي هذا المجال كانت إيطاليا متقدّمة كثيراً على روسيا، لكنها كانت أقل تقدّماً من ألمانيا(٨٣).

ومع الاندفاع نحو التصنيع والتحوّل الاشتراكي القسري للزراعة، سرّعت روسيا الستالينية عملية نمو المدن، وأنتجت في غضون عقود قلائل مجتمعها الجماهيري الخاص. إن نمو المدن يؤشر في ذاته إلى تفتيت المجتمع إلى ذرات فردية. غير أن التفتت atomization في ذاته ليس شرطاً مؤاتياً للنزعات التوتاليتارية. فما نسمّية تفتتاً، إنما هو في الواقع ظاهرة متعددة الأوجه. فالتفتت atomization يستلزم انقطاع الفرد عن الصلات الأولية كلها في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، كالصلات العائلية والأرثية، والتنظيمات الحرفية الأشبه بالطوائف المغلقة caste. فالإنسان، ذكراً كان أم أنثى، يتحوّل في عملية التفتيت الذري إلى كائن فرد وحيد،

---

(٨١) Flora, Peter, Franz Kraus and Winfried Pfenning, *State, Economy and Society in Western Europe* (1815-1975). *A Data Handbook*. Vol. II: *The Growth of the Industrial Societies and Capitalist Economies*. Chicago: St James Press, 1987.

(٨٢) Central Statistical Board of the USSR Council of Ministers, National Economy of the USSR, Statistical Returns, Foreign Language Publishing House, Moscow, 1957, p.17, 24, and passim.

(٨٣) أنظر في آخر الكتاب الجداول حول عدد سكان المدن في الأمم الصناعية الكبرى.

إلى إنسان اقتصادي homo economicus، مجرّد رقم في حشود لا حصر لها ولا وجه، أي الجماهير. هذا هو وجه الانقطاع.

أما الوجه الآخر فهو الارتباط، فالكائن الفرد يميل إلى التواصل عبر روابط حديثة، كالنوادي، والتجمعات، والاتحادات، والنقابات والجمعيات والمؤسسات الشبيهة بالنظام القضائي. وتوفر هذه الروابط للأفراد المجرّدين المؤسسات الوسيطة التي تحتضن وتنظّم علاقاتهم بعضهم ببعض كأفراد، ومع السلطات القائمة.

فإذا حدث لأي سبب من الأسباب أن مرحلة الانقطاع أو الفصل لم تكتمل بالمرحلة الثانية، أي مرحلة الارتباط أو الوصل، فإن التفتت يتحول إلى استلاب، أي إلى تربة خصبة لبذور التوتاليتارية. ومن الجائز أن تكون المؤسسات الوسيطة، وهي من اكتشاف مونتسكيو[٨٤]، حديثة الولادة، كما كانت الحال في روسيا؛ كما يمكن أن يُكَفَّ عملها جراء الانقسامات الاجتماعية الشديدة، كما كانت الحال في ألمانيا خلال سنوات الأزمة الاقتصادية الكبرى. ومن شأن الخوف من الحرب الأهلية أو الطبقية أن يشلّ المجتمع المدني وأن يجعل مؤسساته عاجزة أو غير مستعدة للدفاع عن وظائف وسيطة كهذه أو الحفاظ عليها. وفي ظل ظروف

---

(٨٤) Montesquieu, *The Spirit of Laws, Translated and edited by Anne M. Cohler, Basia Carolyn Miller and Harold Samuel Stone, Cambridge University Press, 1989, p.156 and passim.; and Ehrenberg, op. cit. p. 146-8.*

كهذه أو شبيهة بها، ينهار المجتمع المدني أو يكف عن العمل، فاتحاً الظروف، أو الطريق أمام صعود التوتاليتارية.

غير أن المجتمع المدني، على ما رأينا في التجربة السوفياتية، سرعان ما يتجاوز لحظة الضعف هذه. ففي عهد ستالين ازدهرت الحياة المدنية وتوسّعت. فمجرد حجم المدن المليونية ومجرد الحجم العملاق للبيروقراطيات الحديثة يجعلان الأنظمة السياسية والاجتماعية الحديثة أكثر تشعباً وأكبر حجماً من قدرة البيروقراطية على التعامل معها. فالمراقبة الشاملة والسيطرة المركزية الشاملة شبه مستحيلة، لأن كمية المشاكل المتنامية التي لا بدّ لأية حكومة حديثة من أن تعالجها قد تصل إلى حدّ إجهاد القدرة على اتخاذ القرارات... ويكون من عواقب ذلك انجرار مطّرد نحو اللامركزية والتعدّد في مراكز صنع القرار. ولذلك، ففي كل نظام توتاليتاري للحكم ثمة على المدى الطويل ميل طبيعي إما إلى إرهاق هيئاته المركزية لصنع القرارات، وإما إلى التآكل الآلي للبنية المركزية الأصلية وتفككها إلى أجزاء متزايدة التباعد»[٨٥].

إن تفتت المجتمع الذي يخدم، في مرحلة ما، الاندفاع التوتاليتاري لتحقيق السيطرة الشاملة، يستحيل تدريجاً، مُجرد نمو أجزائه وتشعّب الحياة الحديثة، إلى جسم هائل مفتت. ويتسلل هذا

---

(٨٥) Karl W. Deutsch, *Cracks in the Monolith: Possibilities and Patterns of Disintegration in Totalitarian Systems*, in Friedrich (ed.), Totalitarianism, 1954, p.320-321 (صدوع في الجلمود: احتمالات التفكك وأنماطه في الأنظمة التوتاليتارية).

التفتت ببطء واطّراد إلى أن يبلغ المقدار الذي يعجز من بعده النظام التوتاليتاري عن إبقاء قبضته محكمة على بيروقراطية الدولة والمجتمع.

النماذج التوتاليتارية كانت وسوف تظلّ عرضة للتغير. لقد خرج النموذج الألماني من التاريخ بالحرب، ولا سبيل لدراسة إمكانات تحولهُ، لكن لدينا بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي وفرة من الدلائل التي تُظهر كيف أن الهيكليات التوتاليتارية تهترئ وتستحيل إلى مرحلة ما بعد التوتاليتارية وهي مرحلة إصلاحات وتحولات.

ملاحظات أخرى:

جملة القول إن الجيل الأول من المفكرين التوتاليتاريين Totalist الذين نظّروا في هذا الموضوع، قد أكرهوا مفهوماً جامداً على التطابق مع نظام اجتماعي ـ سياسي ديناميكي. وقد شكّل هذا الجمود مشكلة؛ فتطبيق المصطلح على كامل طيف التاريخ الحضاري المدوَّن، على نحو ما فعل فريدريش، كان مشكلة أخرى؛ كما أن القيام بذلك في حقبة الحرب الباردة الممزّقة أيديولوجياً شكّل صعوبة إضافية. قام أبناء الجيل الثاني بصقل المفهوم غير أنهم لم يحاولوا توسيع بقعة تطبيقه خارج أوروبا. لا بل إنهم حصروا استخدامه في ثلاثة نماذج. فقد جُمعت أنظمة البلدان النامية السياسية بصورة جماعية تحت تسمية نظم عسكرية Praetorian، أو تسلطية، أو تقليدية، أما الاستثناءات فنادرة. ويحاول بارنغتون مور الأصغر في كتابه «Social Origins of Democracy and Dictatorship» (لأصول الاجتماعية للديمقراطية

والدكتاتورية)[٨٦] تقديم منظور مقارن وحيد لعملية التحوّل الديموقراطي، يشتمل على الهند باعتبارها من ديموقراطيات العالم الثالث المستقرّة في القرن العشرين. إن مقاربته سوسيولوجية ومحددة تماماً: حيثما توجد طبقة وسطى يوجد نبض للديموقراطية. وقد ذهبت تلميذته وناقدته، ثيدا سكوتشبول بالمقاربة المقارنة إلى إطار عالمي فعلاً (فرنسا، روسيا، الصين). وإذ راحت إلى أبعد من ذلك في التنظير حول الثورات الاجتماعية عبر العالم، شملت نظرتها فييتنام، وإيران، وجملة من البلدان النامية الأخرى إلى جانب الأمم الأوروبية الصناعية، وأنهت بذلك حصر التصنيف السياسي المقارن بالغرب[٨٧]. وخلافاً لمور، فإن مقاربة سكوتشبول لا تعنى بتصنيف الأنظمة السياسية وأصولها الاجتماعية، غير أن فكرتها في وضع إيران، والصين، وسواهما من الأمم «المتخلّفة» في إطار مقارنة مشترك مع الثورات الفرنسية، والروسية، والأميركية، يُعتبر مفارقة جذرية للتقاليد الأوروبية المرتبطة بمركزية أوروبا. وفي دراسة فريدة مقارنة أخرى، يقترح المؤرّخ بيتر غران مقاربة إقليمية بينيّة تقارن فيها الأنظمة. ينطلق غران من أمثلة مأخوذة

---

(٨٦) Barrington Moore Jr., *Social Origins of Democracy and Dictatorship, Lord and Peasant in the Making of the Modern World*, Boston, Beacon Press, 1966, p.417, 448-500.

(٨٧) Theda Skocpol, *States and Social Revolutions, A Comparative Analysis of France, Russia, and China*, Cambridge, Cambridge University Press, 1979: (الدول والثورات الاجتماعية: تحليل مقارن لفرنسا، وروسيا، والصين).
Idem, *Social Revolutions in the Modern World*, Cambridge, Cambridge University Press, (1994) 1996, p.259.

من بلدان نامية عدّة كالهند، ومصر، وألبانيا، والمكسيك، والعراق، ثم يقوم بمقارنات مزدوجة تربط هذه البلدان بنماذج أوروبية عدة كما يلي. إن مقارنته بين العراق وروسيا مهمة تتسم بأهمية بنيوية خاصة(٨٨). وسواء أوافق المرء على اختيار غران للتوائم أم لم يوافق، فإن للمقاربة المقارنة في ذاتها قيمة منهجية وعلمية، بقطع النظر عن تطبيقاتها على يد غران نفسه. وقد كان لانعدام أمثال مقاربة المقارنة هذه جذورها في التراث الاستشراقي، المأسور في القسمة الثنائية الحصرية القطبيّة polarized. ويقع قسم كبير من اللوم على عاتق المنظرين السياسيين والاجتماعيين، وفي جملتهم لينتز وبرلمتر، لما قدموه من أطر ضيّقة كهذه. فثمة مسحة من «الخصوصية» الاستشراقية تشوب تصوّراتهم. حتى محاولات التنظير لـ«الدولة الريعية» (مهدوي، لوتشيانو، وسواهم) لم تسهم كثيراً في توسيع مقاربة المقارنة؛ والواقع أن «الريعية» إنما عززت الطبيعة التسلّطية للنظام في البلدان المنتجة للنفط(٨٩).

ما هي التوتاليتارية إذاً؟

نحن ننظر إلى التوتاليتارية باعتبارها ظاهرة مركبة: فهي أولاً، حركة اجتماعية لتعبئة الجماهير. وهي ثانياً، خطاب نخبوي وعبادة cult ثقافية. وهي أخيراً شكل معيّن من أشكال نظام الحكم مع تقنيات للسيطرة والهندسة الاجتماعية تختص بعصرنا المتميز بتنامي

(٨٨) Peter Gran, *Beyond Euro Centrism, A view of Modern History*, Syracuse, Syracuse University Press, 1996.

(٨٩) Mahdavi, op. cit, Luciano and Biblawi, op.cit.

المجتمعات المدينية الجماهيرية، وهي نظام يفرض إنهاء الفصل بين السلطة الاجتماعية والسلطة السياسية، وذلك عبر إلغاء استقلالية المجتمع، وإزالة الفصل المؤسساتي بين السلطات، وخلق لوياثان حديث مطلق السلطة، يقوم على اقتصاد أوامري، وايديولوجية واحدة، باسم خطاب طوباوي عظيم عن الدولة، أو الشعب، أو الفردوس اللاطبقي، ويفرض ايديولوجيا واحدة شاملة عبر أدوات الحزب ـ الدولة.

نحن لا نفهم النظام التوتاليتاري باعتباره نظام سيطرة فعلية شاملة على المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية كافة؛ بل هو أقرب إلى محاولة سيزيفيّة(*) لتحقيق هيمنة شاملة كهذه، لا لشيء إلا لأن مثل هذا الشمول لا يعدو كونه أسطورة، أو غاية سرابيّة. وأنا أقول «سرابية» لأنها ليست إلا سراباً مُختلقاً. والشاهد على ذلك حالة التوتاليتارية الإيطالية المتعطلة؛ أو إحالة صعود المجتمع المدني واستمرار الانشقاقات المعارضة في الاتحاد السوفياتي السابق شاهد آخر(٩٠).

يبدو أن الحركة، والخطاب، وأنظمة الحكم التي طورتها التوتاليتارية مفعمة بحياة ديناميكية ولكنها محدودة؛ فهذه الأنظمة تتطوّر، وتنضج، وتتداعى ثم تهلك. وهي تخلق خلال حركتها

(*) نسبة إلى أسطورة سيزيف الإغريقية التي قضت فيها الآلهة عليه بتنفيذ عمل شاق أبدي.

(٩٠) See Frederick Starr, *Soviet Union: A Civil Society*, Foreign Affairs, No. 70, Spring 1988, pp.26-41. Also, Ehrenberg, op.cit, III, 7 *Civil Society and Communism*, p.173 and passim.

دورتها التدميرية الخاصة إذ تثير المعارضات والتناقضات. وهي تولّد على الأجل الطويل الانحطاط الداخلي والهجوم الخارجي المضاد. فهي ليست محصّنة من مؤثرات العالم المحيط بها. ويتوجّب عليها دائماً أن تقف في منافسة عدو ليبيرالي. كما يتوجّب عليها أن تبرهن على أنها متفوّقة في جميع المجالات، الاقتصادية، والتكنولوجية، والأخلاقية، والعسكرية، إلخ. ولا بدّ لها من التحقّق من تفوقها المزعوم عبر الإنجازات. وعندما تعجز عن ذلك تبدأ في الكذب؛ وكي تطلي التصدعات وتخفيها تستهلك المزيد من الطلاء التجميلي. كما أن الشرعية التي كانت قد اكتسبتها سابقاً يوم تطورت من قدر معيّن من الحماس الوطني أو الاجتماعي تذوي وتتلاشى. وعلى غرار سيزيف، يكرّ الحجر الذي دحرجته صعوداً مرتداً عليها.

وفي هذا الوضع أجد سابقة لتجربة التوتاليتارية في رواية الكاتب الروسي فيودور دوستويفسكي الرهيبة «The Possessed» (الممسوسون)، التي تروي قصة روح معذّبة، روح بيوتر ستيبانوفيتش. فبيوتر يبحث عن «التناغم الشامل» للإنسانية، والحرية للجميع. لكن ما أشد دهشته حين يكتشف أن عليه تقيّد حريات الجميع كي يكفل الحرية لكل إنسان. بعبارة أخرى كان فردوس الحرية الذي ينشده أمراً يستحيل تحقيقه ما لم يكبّل الجميع بنير العبودية. والأنظمة التوتاليتارية تنطوي على حركة مشابهة لهذا النفي الذاتي.

ومن نكد الحظ أن فترة حيواتها غير قابلة للقياس بأي درجة من الدقة. فاثنان من أصل النماذج الأساسية الثلاثة، وهما إيطاليا وألمانيا تحديداً، تمّ تدميرهما على أيدي قوى خارجية. وقد عرفت إيطاليا مجالاً أوسع من المعارضة الداخلية. فمقاومة الفاشية كانت

ناشطة؛ كما أن الدكتاتور، موسوليني، قد تمّ إسقاطه بالانتخابات على أيدي حزبه الخاص ويدي راعيه، التاج الملكي، وذلك قبل أن تجتاح قوات الحلفاء إيطاليا. أما في ألمانيا فإن المعارضة الداخلية كانت هامشية، لكن السخط على النازية لم يكن قليلاً، ولعله تعطل بفعل اجتياح الحلفاء للأرض الألمانية، ما استفز مجدداً الوطنية الألمانية الدفاعية.

ولم نحظَ بفرصة قياس دورة حياة نظام سياسي توتاليتاري إلا في الاتحاد السوفياتي: حيث تفككت الستالينية تدريجياً بعد وفاة ستالين، وبلغ التفكك خاتمته بإصلاحات غورباتشوف أواسط الثمانينيات، وهذا يعني أن التوتاليتارية الستالينية عاشت نحو عقدين، وتطلب تفكيك بقاياها نحو ثلاثة عقود. الواقع أن تفكيك بقايا النازية الألمانية تطلب عقدين بعد احتلال ألمانيا.

هذه الآماد تبدو مروّعة منظور إليها من زاوية فرص الحياة لأجيال ضحايا هذه الأنظمة.

الجدول ١ سكّان المدن الكبرى[١]
لبعض الأنظمة المستقرة وغير المستقرة ١٩٠٠-١٩٤٠

السنة	المانيا	ايطاليا	روسيا	فرنسا	بريطانيا	الولايات المتحدة[٢]
١٩٠٠	٢٨,٨٪	٢٦,٨٪	١٢,٨٪	-	٥٨,٣٪	٢٢,٣٪
١٩١٠	٣٤,٧	٢٨,٢	١٤,٣	-	٦٠,٦٪	٢٦,٧٪
١٩٢٠	٤٠,٣[٣]	٣١,٤	١٥,٩	-	٦٢,٤	٣٥,٧
١٩٣٣	٤٣,٣	٣٦,٧[٤]	٢٤,٧	-	٧١,٢	٤٠,١
١٩٣٩-٤٠	٤٣,٥	٤٢,٣[٥]	٣١,٦	-	-	٤٠,١

المصادر:

- سيريل بلاك "التغيرات السكانية" في كتاب وارن ايسون. تحوّلات المجتمع الروسي: ملامح التغيّر الاجتماعي منذ العام ١٨٦١.

- فرانز كراوس، بيتر فلورا الدولة، الاقتصاد، والمجتمع في أوروبا الغربية (١٨٥١-١٨٧٥).

وينفرد بفنينغ نمو المجتمعات الصناعية والاقتصادات الرأسمالية.

- الإحصاءات التاريخية للولايات المتحدة، مكتب الإحصاء الأميركي من حقبة الاستعمار حتى العام ١٩٧٠، ج.

١ - احتُسبت على أساس التجمعات السكانية لعشرين ألف نسمة فما فوق.

٢ - احتسبت على أساس التجمعات السكانية لخمسة وعشرين ألف نسمة فما فوق.

٣ - بيانات من سنة ١٩٢٥.

٤ - بيانات من سنة ١٩٣١.

٥ - بيانات من سنة ١٩٣٦.

الجدول ٢ : نمو المدن الكبرى

(+٥٠٠٠٠٠) ١٩٠٠ ـ ١٩٤٠ (بالآلاف)

	١٩٠٠	١٩١٠	١٩٢٥	١٩٣٣	١٩٣٩
ألمانيا					
* برلين	١٨٨٨	٢٠٧١	٤٠١٣	٤٢٤٢	٤٣٣٨
* هامبرغ	٧٠٦	٩٣١	١٠٧٩	١١٢٩	١٧١٢
* ميونخ	٥٠٠	٥٩٠	٦٨١	٧٣٥	٨٢٩
* لايبزغ	–	٥٩٠	٦٧٩	٧١٣	٧٠٧
* درسدن	–	٥٤٨	٦١٩	٦٤٢	٦٣٠
* كولونيا	–	٥١٧	٦٩٨	٧٥٧	٧٧٢
* بريسلاو	–	٥١٢	٥٥٥	٦٢٥	٦٣٠
* فرانكفورت	–	–	٥٥٦	٥٥٣	
* دوسلدورف	–	–	–	–	٥٤١

	١٩٠١	١٩١١	١٩٢١	١٩٣١	١٩٣٦
إيطاليا					
* نابولي	٦٣٧	٧٦١	٨٦١	٨٣٩	٨٧٦
* ميلانو	٥٤٠	٧٠٠	٨٣٥	٩٩١	١١١٤
* روما	–	٥٣٨	٦٨٧	١٠٠٠	١١٧٣
* جنوا	–	–	٥٥٤	٦٠٨	٦٣١
* تورينو	–	–	٥٠٢	٥٩٧	٦٣٧

	١٩٠١	١٩١١	١٩٢١	١٩٣١	١٩٣٦
فرنسا					
* باريس	٢٧١٤	٢٨٨٨	٢٩٠٧	٢٨٣٠	
* مرسيليا	–	٥٥١	٥٨٦	–	–
* ليون	–	٥٢٤	٥٦٢	٤٨٠	٤٦٠

	١٩٠١	١٩١١	١٩٢١	١٩٣١	١٩٥٢
بريطانيا					
* لندن الكبرى	٦٥٨٦	٧٢٥٦	٧٤٨٨	٨٢١٦	٨٣٤٨
* ليفربول	٦٨٥	٧٤٦	٨٠٣	٨٥٦	٧٨٩
* مانشستر	٥٤٤	٧١٤	٧٣٠	٧٦٦	٧٠٣
* برمنغهام	٥٢٢	٥٢٦	٩١٩	١٠٠٣	١١١٣
* شيفيلد	–	–	–	٥١٢	٥١٣

لا أرقام عن مرسيليا ١٩٣١، ١٩٣٦.

لا معلومات عن المدن الروسية.

الجدول ٣: سكّان المدن الكبرى ونسبتهم إلى مجموع السكّان (١٩٠٠-١٩٤٠)

	١٩٠٠-٠١	١٩١٠-١١	١٩٢٠-٢٦	١٩٣٠-٣٣	١٩٣٦-٤٠
ألمانيا	٥,٤٨	٨,٨٧	١٣,٤٠	١٤,٤١	١٣,٥٠
إيطاليا	٣,٥٢	٥,٥٩	٨,٦٠	٩,٥٥	٩,٧٩
روسيا	–	–	٢,٧٩	–	٧,٥

فرنسا	٧,٠٦	١٠,١١	١٠,٤٥	-	٨,٣٠
بريطانيا	٢٥,٦٢	٢٥,٦٢	٢٦,٢٤	٢٨,٤٢	٢٧,٣٦ (١٩٥١)
الولايات المتحدة الأميركية	١٠,٦٢	١٢,٥٢	١٥,٤٩	١٦,٩٧	١٧,١٠

لا أرقام عن روسيا في ١٩٠٠، ١٩١٠، ١٩٣٠.

لا أرقام عن بريطانيا في ١٩٤٠.

الجدول ٤ : النمو السكّاني الكلّي بالملايين (١٩٠٠-١٩٤٠)

	١٩٠٠-٠١	١٩١٠-١٣	١٩٢٠-٢٦	١٩٣٠-٣٣	١٩٣٦-٤٠
ألمانيا	٥٦,٤	٦٤,٩	٦٢,١	٦٥,٢	٧٩,٣
إيطاليا	٣٣,٤	٣٥,٨	٤٠,٠	٤٢,٢	٤٥,٣
روسيا	-	١٣٩,٣	١٤٧,٠	-	١٧٠,٦
فرنسا	٣٨,٥	٣٩,٢	٣٨,٨	٤١,٢	٤١,٢
بريطانيا	٣٢,٥	٣٦,١	٣٧,٩	٤٠,٠	٤٣,٨ (١٩٥١)
الولايات المتحدة الأميركية	٧٦,٠	٩٢,٠	١٠٥,٧	١٢٢,٨	١٣١,٧

Figure 2-1.Distribution of Seats in the German Reichstag (1928-1933)

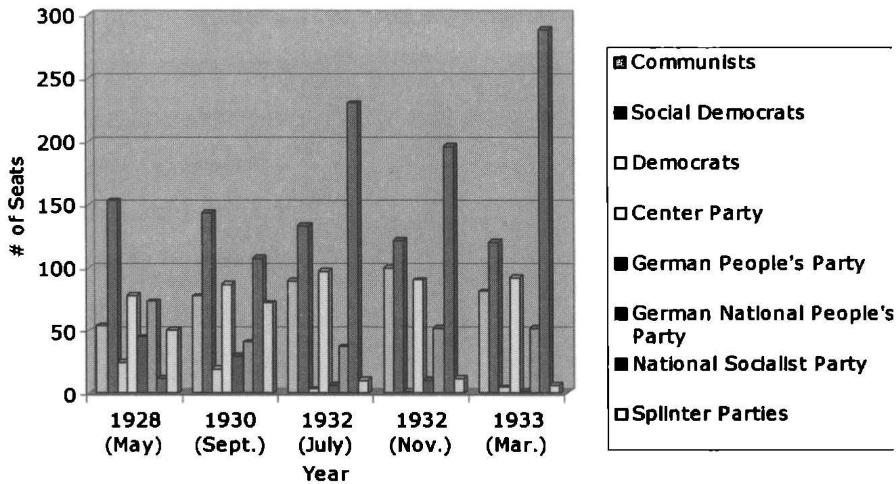


Figure 2-3. Delegates to the Second All-Russian Congress c
Soviets of Workers and Soldiers Deputies, October 1917

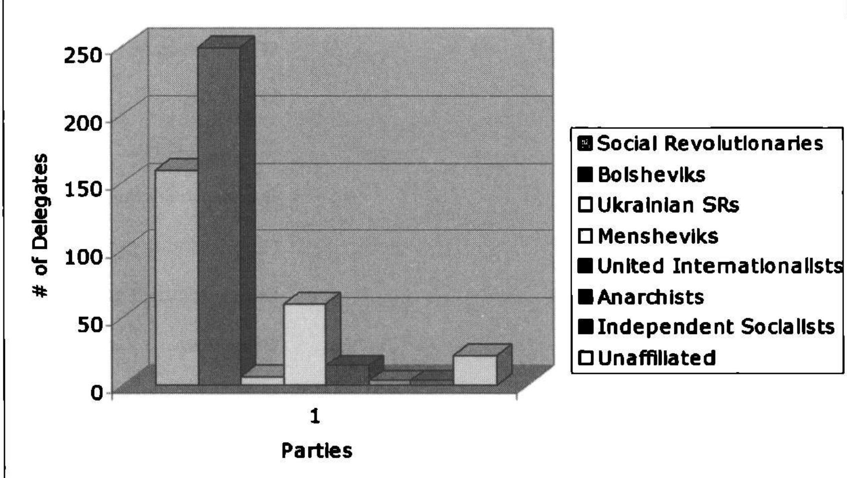


Figure 2-4. Italian National Elections 1921

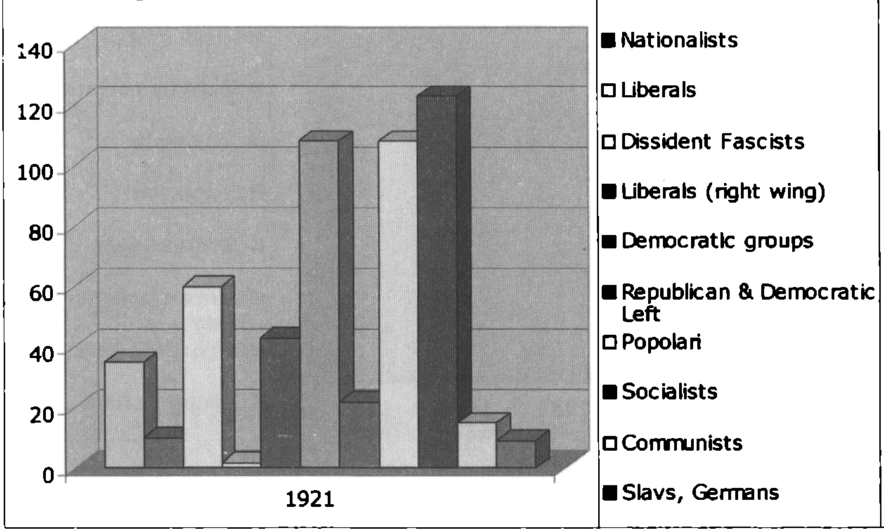


Figure 2-5. Italian National Elections 1924

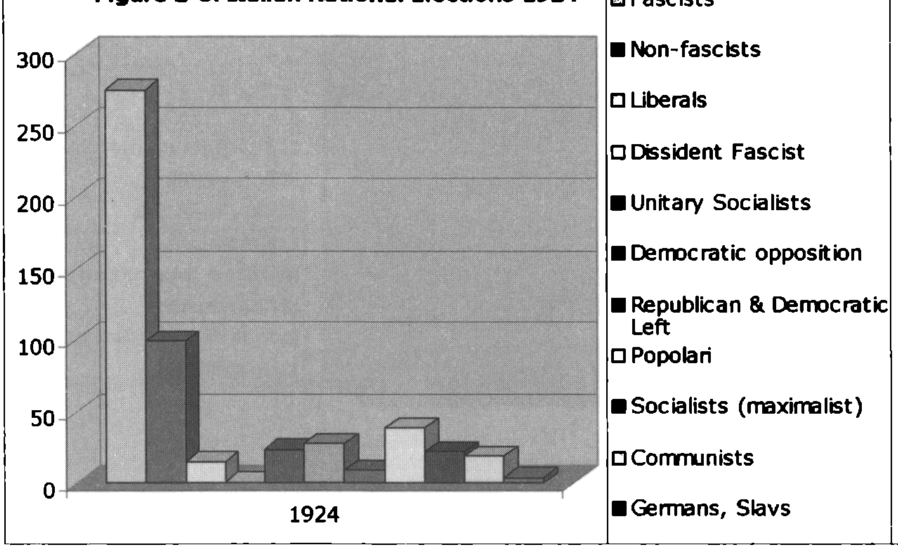
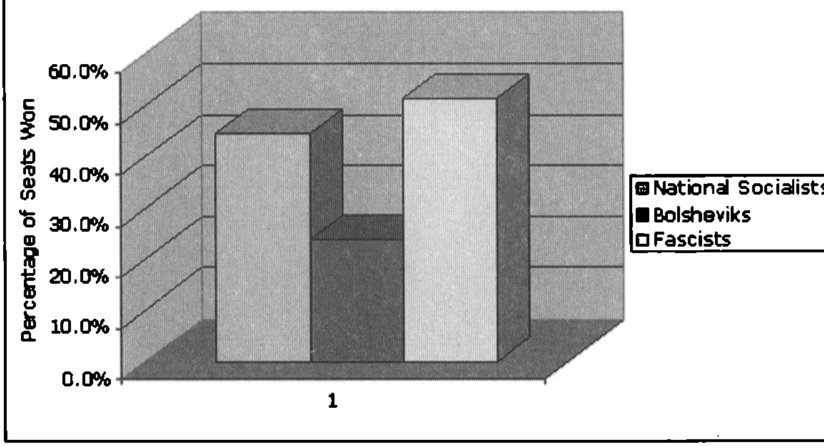


Figure 2-6. Percentage of Seats Won by Totalitarian Parties
Germany, Russia and Italy



...وم محـوري في ادراك وتحليل
...نيات القرن الماضي في أوروبا
... بلدان ومناطق أخرى.

...انة ضمن كوكبة أخرى مثل:
...نيـة، وهذا الكتـاب هو دراسـة
...طبيقياً.

...تشكيلة من الأنظمة الاجتماعية
...تّسم بخصائص فريدة، بالرغم
...حركـات اجتماعيـة تنتمي إلى

...كي أو ما يعادلها.